

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٤٥

الخميس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة فلوريس (هندوراس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/67/35)

تقرير الأمين العام (A/67/364)

مشاريع القرارات (A/67/L.17 و A/67/L.18 و A/67/L.19 و A/67/L.20)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجمعية الآن الاستماع إلى البيانات تعليلا للتصويت على القرار ١٩/٦٧.

السيد مانونغي (جمهورية ترازيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لتعلييل تصويتنا اليوم. في البداية، أود أن أنوه بحضور الرئيس محمود عباس، الذي يحمل معه تطلعات شعب فلسطين. وفي هذا

وفي مناسبات عدة، أعادت الجمعية تأكيد التزامها بدعم حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين. وكثيرا ما شاركنا في التأكيد مجددا على رؤية وهدف دولتين - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. وقد شهدنا وعودا كثيرة تدعم تلك القضية. واستمعنا إلى أصوات كثيرة تنادي بوصول ذلك الكفاح إلى منتهاه. وقيل الصواب مع مرور الزمن. والآن قد أنجز الصواب، حتى وإن كان لا يزال أدنى من حصول فلسطين على العضوية الكاملة في هذه الهيئة حتى اليوم. ولا بد من الوفاء بالوعود والالتزامات المقطوعة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ومع أن هذا حق مستقر، فإن تقرير المصير مقيد بعدد من الشروط المتناقضة في القانون الدولي، مثل تأكيد سيادة الأمة الدولة والسلامة الإقليمية لحدود الدولة. وفيما عدا الاستقلال المعترف به عن الهيمنة الاستعمارية، فإن تقرير المصير يكتنفه الجدل دائما.

وكما هو معروف، فنحن في جنوب السودان حققنا تقرير مصيرنا ما بعد الاستعمار عن جمهورية السودان بعد كفاح دام نصف قرن. وفي النهاية، حققنا تقرير مصيرنا نتيجة لاتفاق سلام تفاوضي. ولذلك، نرى أنه في سياق نزاع بين مجموعتين تنتميان إلى هويتين مختلفتين وتتنازعان حق تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة مؤهلة للعضوية في الأمم المتحدة، فإن الاتفاق التفاوضي هو خير نتيجة عملية وقابلة للبقاء. وحتى في حالة الاتفاق الذي يتمخض عن الاستقلال، كما في حالتنا بين جنوب السودان والسودان، فقد تنشأ المشاكل أيضا بعد ممارسة تقرير المصير الذي يتمخض عن الاستقلال.

وهذا هو سبب تصويتنا لصالح مبدأ تقرير المصير لشعب فلسطين، إلا أننا نشجع الطرفين على التفاوض بشأن اتفاق يمكن أن يضمن تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وعليه، يؤيد بلدي مواصلة المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بهدف إقامة دولتين تتوفر لهما مقومات البقاء تعيشان جنبا إلى جنب، حسبما جاء في اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣.

السيد شاير (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): هولندا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدلّ به في المناقشة لاحقا. وتؤيد هولندا بقوة اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين على أساس الحل القائم على وجود دولتين، استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، تعيش بموجبه دولة إسرائيل ودولة فلسطين مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ومن شأن هذا الاتفاق أن يحقق النهاية التي طال

وتصويتنا لصالح القرار ١٩/٦٧ الذي يقضي بمنح مركز الدولة المراقب غير العضو دليل على دعمنا للقضية المشروعة لشعب فلسطين. وهذا القرار يتيح للجمعية فرصة أخرى للاعتراف بدولة فلسطين المستقلة، مثلما اعترفت بدولة إسرائيل. وبالنسبة لجمهورية ترازيا المتحدة، فإن الدولتين حقيقة واقعة. فجمهورية ترازيا المتحدة اعترفت بفلسطين كدولة لدى استقلالها في عام ١٩٦١. وأقامت معها علاقات دبلوماسية بعد ذلك بوقت قصير. ولطالما عبرنا عن تضامننا مع شعب فلسطين في سعيه إلى تحقيق حقه الثابت في تقرير المصير. ونشعر بالتفاؤل بأن يوفر المركز المعزز الذي منح اليوم لدولة فلسطين زحما متجددا للأطراف لكي تسعى بقوة إلى بذل كل الجهد لتهيئة أجواء مؤاتية لاستئناف المفاوضات المباشرة والمثمرة، حسبما دعا إليه الأمين العام في تقريره المقدم إلى الجمعية اليوم (A/67/364).

ختاما، أود أن أؤكد على التزام ترازيا الثابت بقيام دولة فلسطين مستقلة ذات سيادة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها، مع دولة إسرائيل.

السيد نازاريو (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): بالتصويت لصالح القرار ١٩/٦٧، تؤيد جنوب السودان حق شعب فلسطين في تقرير المصير. وكما ورد في القرار، فإن تقرير المصير لكل الشعوب حق مضمون بموجب الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومجموعة كبيرة من الإعلانات والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة. وبالفعل، فقد حصل العديد من البلدان الممتثلة في هذه المنظمة العالمية على الاستقلال بموجب هذا المبدأ.

صوتت اليابان مؤيدةً القرار ١٩/٦٧ بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة.

وترى اليابان أن فلسطين ستتحمل - عقب اعتماد ذلك القرار التاريخي - قدرا أكبر من المسؤولية بصفتها عضوا في المجتمع الدولي. ونحث فلسطين بقوة على أن تبذل جهودا أكثر جدية من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وتطلب اليابان إلى فلسطين وإسرائيل على حد سواء، إقامة علاقات من الثقة المتبادلة فيما بينهما، والعودة فورا إلى طاولة المفاوضات، بغية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وستواصل اليابان أيضا الإسهام على نحو فعال بهدف المضي قدما بعملية السلام عبر التعاون مع الولايات المتحدة والدول العربية والشركاء الآخرين. ومن غير المقبول استخدام القرار الذي اعتمد للتو للعمل بطريقة يمكن أن تؤثر سلبا على إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل أو تعيق إجراءاتها.

وينبغي لإسرائيل، من جانبها، أن تعمل على تحسين الأجواء كي تشجع بذلك على استئناف مفاوضات السلام، بما في ذلك تجميد أنشطة الاستيطان. وتطلب اليابان، في ذلك الصدد، إلى فلسطين القيام بالأمرين التاليين فيما يتعلق بالقرار. أولا، ندعو فلسطين إلى استئناف المفاوضات المباشرة مع إسرائيل فورا من أجل المضي قدما بعملية السلام بطريقة ملموسة، وبالتعاون مع المجتمع الدولي. ثانيا، ندعو فلسطين إلى توخي الحكمة في تصرفاتها، من قبيل الانضمام إلى المنظمات الدولية. فمن شأن تلك الإجراءات أن تؤثر سلبا على آفاق استئناف المفاوضات.

السيد أوليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): لقد مضى خمسة وستون عاما اليوم منذ أن اعتمدت هذه الهيئة القرار ١٨١ (د-٢)، الذي أنشأ خطة تقسيم الأراضي الواقعة تحت الانتداب البريطاني في فلسطين. وكانت كوستاريكا بين

انتظارها للتراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين كما يستفيد منه الاستقرار والرفاه في المنطقة برمتها. فالحالة الراهنة غير مقبولة.

والتطلع الفلسطيني، كما عبر عنه القرار ١٩/٦٧، مشروع، وهولندا تدعم الجهود الفلسطينية لتحقيق الدولة. ومع ذلك، كنا نفضل إرجاء القرار، لأن اتخاذه في هذه المرحلة قد يعقد الجهود الرامية لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين، ولذلك، قررت هولندا الامتناع عن التصويت.

وهولندا تدعو إلى استئناف عاجل للمفاوضات بما يفرضي إلى إنهاء النزاع من خلال اتفاق سلام شامل على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد، بما في ذلك الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان في السابق، ومبادرة السلام العربية. وهولندا مستعدة لدعم تلك المفاوضات وستواصل دعم إسرائيل والفلسطينيين ثانيا، آخذة تطلعات الفلسطينيين إلى الدولة والإسرائيليين إلى الأمن بعين الاعتبار بعناية.

ونحث الجانبين على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق التقدم نحو التوصل إلى اتفاق سلام نهائي، والامتناع عن الأعمال التي من شأنها أن تقوّض احتمالات التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. وعلى وجه الخصوص، ندعو إسرائيل إلى وضع حد لجميع الأنشطة الاستيطانية. ونحث هولندا المجتمع الدولي، وخاصة المجموعة الرباعية، على تقديم الدعم الكامل لتحقيق اتفاق سلام شامل.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد تفهمت اليابان منذ وقت طويل تطلعات الفلسطينيين إلى بناء دولة مستقلة، ودعمت حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وعليه، تؤيد اليابان الحل القائم على وجود دولتين، الذي تتعايش بموجبه إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة في المستقبل جنبا إلى جنب في سلام وأمن. واستنادا إلى ذلك،

الالتزامات والاتفاقات السابقة القائمة لكلا الطرفين، وفقا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

السيد روسينثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): امتنعت غواتيمالا عن التصويت على القرار ١٩/٦٧ الذي اعتمد للتو، على الرغم من قبولنا لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، ودعمنا القوي لإنشاء دولة مستقلة ذات سيادة للشعب الفلسطيني، في إطار صيغة متعارف عليها تقوم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة.

ويتمثل سبب امتناعنا عن التصويت في أننا لسنا على استعداد لمنح مركز المراقب لكيان لم نعرف به بعد بصفة الدولة. ولا نزال مقتنعين بأن بلوغ المرحلة النهائية لإنشاء دولة فلسطين ينبغي أن يأتي نتيجة للمفاوضات المباشرة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل. ومن رأينا أن تلك الصيغة هي السبيل الوحيد لضمان السلام والأمن والاستقرار، ليس بين إسرائيل وجيرانها القريين فحسب، بل أيضا في منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

السيد غونثالث دي ليناريس بالاو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت إسبانيا مؤيدة للقرار ١٩/٦٧ بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة. ويدل تصويتنا على التزام بلدي القومي والذي لا رجعة فيه بالتوصل إلى سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وعليه، تؤيد إسبانيا البيان الذي سيدي به في وقت لاحق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وإذا كانت عملية السلام قد حققت تقدما، بما يتفق وخارطة الطريق المحددة في بيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، فقد كان ممكنا تجنب التصويت الذي أجري اليوم. لكن للأسف، فقد ظلت عملية السلام في حالة من الجمود، بينما تصاعدت التهديدات لبقاء الحل القائم

٣٣ بلدا اعترف في ذلك الوقت بأن وجود دولتين مستقلتين تعيشان جنبا إلى جنب هو الحل الضروري للمشكلة.

لقد صوتت كوستاريكا مؤيدةً القرار ١٩/٦٧ بشأن مركز فلسطين، الذي مكنها من أن تصبح دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. ومن رأي كوستاريكا أن تلك الخطوة تؤكد رغبة الشعبين في تحقيق السلام. ونرى أيضا أن تلك الخطوة تساعد على الحفاظ على الحل القائم على وجود دولتين، الأمر الذي يساعد على تحسين آفاق المفاوضات المستقبلية بين إسرائيل وفلسطين.

وعلاوة على ذلك، يتسق قرارنا مع اعترافنا بدولة فلسطين في عام ٢٠٠٨، ومع دعمنا لانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ويستحق القادة الحاليين للسلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل أن نمنحهم دعمنا. فهم البديل الشرعي للإرهاب والتطرف، وللعديد من الجهات الفاعلة التي تسعى إلى إفشال السلام.

تشدد كوستاريكا على أن السلام سيكون نتيجة للأصوات المعتدلة التي تقبل التعايش بين دولتين مستقلتين، تعيشان جنبا إلى جنب في أمن داخل حدود متفق عليها ومعترف بها دوليا. وبذات الاقتناع فقد دعت كوستاريكا - وستواصل الدعوة دائما - إلى حق إسرائيل في الوجود، بعيدا عن التهديدات الخارجية، وخاصة الإرهاب. وبالمثل، فإن كوستاريكا مقتنعة بضرورة وجود دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية ذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء. فذلك هو الهدف الحقيقي الذي يرى بلدنا أنه ينبغي للطرفين أن يعملوا معا من أجل حل الخلافات التي طالما أحبطت حق الشعبين في العيش في سلام وأمن.

ونناشد بقوة السلطتين في إسرائيل وفلسطين إلى العودة إلى المفاوضات بشأن مسائل الصراع الجوهرية العالقة، على أساس الفهم أن مفاوضات من ذلك القبيل ستستند إلى

لكن الأمل يحدونا في أن يوفر القرار الذي اتخذناه زحما قويا، في النهاية، لجعل الحل الشامل للتراخ، الذي ننشده منذ زمن بعيد، على أساس دولتين حقيقة ملموسة. ولذلك تدعو المكسيك على سبيل الاستعجال إلى استئناف عملية السلام من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين دون شروط مسبقة برغبة صادقة في إيجاد حل لجميع المسائل العالقة، مثل ترسيم الحدود ومسألة اللاجئين والترتيبات الأمنية والوضع النهائي للقدس.

وتعرب المكسيك عن تأييدها لقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ونحثها على الامتثال لمسؤولياتها وألا تتأخر في استئناف المفاوضات. وتدين المكسيك جميع أعمال الاستفزاز أو العنف، التي تؤثر أساسا على السكان المدنيين في أي من الجانبين. تصدر تلك الأعمال في معظمها عن الجماعات الإرهابية التي لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود والتي تشكل تهديدا مستمرا للاستقرار في المنطقة ولصون السلم والأمن الدوليين.

السيد ماخاروبليشفييلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية):
اسمحوا لي في البداية أن أشير إلى أن جورجيا تؤيد البيان الذي سيدلى به بعد قليل مراقب الاتحاد الأوروبي بشأن المسألة المطروحة. غير أنني أود أن أدلى، بصفتي الوطنية، ببضع نقاط إضافية نعتبرها مهمة لشرح سبب تصويت جورجيا لصالح القرار ١٩/٦٧.

تؤكد جورجيا من جديد التزامها بالحل القائم على وجود دولتين واقتناعها بأن إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط أمرا ملحا. نحن، بصفتنا بلدا قريبا من الشرق الأوسط ويتشاطر تراثه التاريخي وأوضاعه الجغرافية، نتعاطف مع تطلعات الشعوب في المنطقة، بما في ذلك تطلعات الفلسطينيين لإقامة دولة وتطلعات الإسرائيليين للأمن. كلاهما

على دولتين: إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وإسبانيا مقتنعة بأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، تنعم بالديمقراطية وتتوفر لها مقومات البقاء، تشكل عاملا أساسيا لحل الصراع. ومن شأن ذلك أن يؤثر إيجابا على أمن ورفاهية إسرائيل، وعلى تطبيع العلاقات الإقليمية، ومع المجتمع الدولي بأسره.

لا يمكن أن يتحقق الحل السلمي العادل إلا كنتيجة للمفاوضات بين الطرفين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرجعيات مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية والاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل. ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ أداة مهمة أخرى من أدوات التوصل إلى حل.

وفي هذا السياق، تدعو إسبانيا حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية إلى العودة على سبيل الاستعجال إلى طاولة التفاوض دون شروط مسبقة وبجسنة، ورفض أي تصرف أو تدبير يمكن أن يرسخ السلام الذي ننشده جميعا.

السيد بنتادو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): صوتت حكومة المكسيك لصالح القرار ١٩/٦٧. لكننا نود أن نشرح موقفنا بشأن هذا الموضوع. تؤكد المكسيك من جديد دعمها الكامل وغير المشروط للقرار ١٨١ (د-٢)، الذي قرر فيه المجتمع الدولي إقامة دولتين، دولة عربية ودولة يهودية. لم تحدد المكسيك عن هذا الموقف التاريخي. ونعلن، دون تحفظات، أن إسرائيل وفلسطين لهما الحق في العيش كدولتين مستقلتين وديمقراطيتين تتعايشان في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. نحن نعلم أن اعتماد القرار اليوم لن يؤدي في حد ذاته لإحداث تغيير كبير في الأوضاع السائدة في المنطقة.

القرار لا يخل بأي قرار قد تتخذه حكومة جامايكا في المستقبل في ما يتعلق بأي طلب تقدمه فلسطين للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صوت الاتحاد الروسي لصالح القرار ١٩/٦٧ لرفع مركز فلسطين في الأمم المتحدة إلى مركز دولة مراقبة غير عضو. تتماشى هذه الخطوة مع الموقف المبدئي لبلدي. وكما هو معروف جيدا، قررت روسيا في عام ١٩٨٨ الاعتراف بإعلان الدولة الفلسطينية. وتوجد، منذ بعض الوقت الآن، سفارة فلسطينية عاملة في موسكو.

ونرى أن التأييد الذي منحتة أغلبية دول العالم لقرار اليوم يمثل حدثا هاما لإعادة المساواة تاريخيا. في هذا اليوم قبل ٦٥ عاما، اعتمد القرار المعروف بشأن تقسيم فلسطين إلى دولتين (القرار ١٨١ (د-٢)). تم تنفيذ نصف القرار، ومن المهم الآن أن توجد دولة مستقلة وقابلة للحياة إلى جانب إسرائيل في سلام وأمن.

ترى المنظمات الدولية الرسمية والمجموعات الإقليمية وأغلبية بلدان العالم أن السلطة الوطنية الفلسطينية تمكنت خلال السنوات القليلة الماضية من قطع خطوات واسعة إلى الأمام من أجل إقامة دولة فلسطينية من خلال إرساء الأسس الضرورية. والمسألة الرئيسية التي تعيق تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني هي الاحتلال الأجنبي. وفي تصويتنا لصالح القرار، أخذنا في الاعتبار التأكيدات التي أعطتها لنا الحكومة الفلسطينية في ما يتعلق بأن الخطوة التي اتخذتها لا تسعى إلى استهداف إسرائيل، ولا تسعى إلى عزل هذا البلد، وأنه لا بديل عن المفاوضات السياسية لحل القضايا.

نحن نعول على رد الفعل المسؤول والمعتدل من إسرائيل والأطراف المعنية الأخرى في ما يتعلق برفع مركز فلسطين في الأمم المتحدة. ونعتقد أن أية أنشطة تستهدف الانتقام من

عنصران حاسمان لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار في المنطقة الأوسع.

يكتسي إنهاء النزاع أهمية بالغة، ولن يتسنى تحقيق هذا إلا من خلال التوصل إلى اتفاق سلام شامل على أساس المفاوضات بين الطرفين. ولذلك نحث الطرفين على استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة، ونرحب بالإشارات الإيجابية التي سمعناها في الأيام الأخيرة تحقيا لتلك الغاية. نفهم أن القرار يمنح فلسطين مزايا وحقوق تناظر مزايا وحقوق الدول غير الأعضاء وفي إطار الجمعية العامة فقط. ولا تعتبر جورجيا أن القرار يمنح فلسطين الحق التلقائي في الانضمام إلى المؤسسات والمعاهدات الدولية كدولة. ولا بد أيضا من اعتبار أنه لا يمس بالحاجة إلى المفاوضات الثنائية المباشرة وفقا للاتفاقات القائمة بين الطرفين لإقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت حكومة جامايكا لصالح القرار ١٩/٦٧ بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة استنادا إلى التزام ثابت بتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. اتخذت جامايكا منذ زمن طويل موقفا مفاده أنه لا يمكن إيجاد حل للحالة في الشرق الأوسط إلا من خلال تسوية سلمية عن طريق التفاوض على الحل القائم على وجود دولتين. سعت جامايكا على مر التاريخ إلى المحافظة على التوازن بشأن هذه المسألة، التي تشمل، بالطبع، حق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة.

إن جامايكا تحترم وتلزم بصورة تامة بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. ولذلك يستند تأييدنا للقرار إلى فهم أن منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة هو على غرار مركز الكرسي الرسولي. بالنسبة لجامايكا، فإن تأييد منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة لا يعادل التأييد للعضوية التلقائية أو المباشرة لفلسطين في الأمم المتحدة. ولذلك فإن موقفنا من

السلام بحسن نية، لأنه لا توجد عملية أخرى ذات مصداقية. ومن دون تلك الخطوة الهامة والأساسية، سيفشل أي شكل من أشكال المفاوضات. لذا نحث إسرائيل وفلسطين على استئناف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن، ودون شروط مسبقة. ولا نزال نؤيد بقوة الحل القائم على وجود دولتين، ولا يزال يحدونا الأمل في أن يعيش شعبا إسرائيل وفلسطين يوما ما جنبا إلى جنب، في إطار حدود مأمونة كما يجب، في ظل سلام مستمر وعادل، يدوم لفترة طويلة.

ومن ذلك المنطلق، امتنعت بابوا غينيا الجديدة اليوم عن التصويت. ونحن نحترم نتائج تصويت الجمعية العامة، في حين أننا لا نزال نضع في اعتبارنا أن لدى مجلس الأمن ولاية اتخاذ قرار بشأن عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة.

السيد شين دونغ - إيك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إن جمهورية كوريا تتعاطف مع الدوافع الكامنة وراء القرار المطروح للتصويت اليوم (القرار ١٩/٦٧)، وتتفهم تماما رغبة الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة. ومن جهة أخرى، يساور جمهورية كوريا قلق عميق بخصوص النتائج التي قد يسفر عنها ذلك القرار. وبناء عليه، اختار وفد بلدي الامتناع عن التصويت. وذلك الامتناع عن التصويت تعبير عن شعورنا بالإحباط إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونستمر في الاحتفاظ بأمل حقيقي في أن يتحقق ذلك التقدم. ويود وفد بلدي إعادة تأكيد دعمه للحل القائم على وجود دولتين. وثمة حاجة ماسة الآن إلى توفير زخم جديد لعملية السلام. في ذلك الصدد، من الواضح أنه لا يمكن تحقيق التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين إلا من خلال الحوار والتفاوض.

وينتاب جمهورية كوريا حزن شديد جراء الأرواح التي أزهقت خلال النزاع المسلح الذي جرى مؤخرا، وترحب بإعلان وقف إطلاق النار الذي تم بفضل الجهود التي بذلها

الفلسطينيين بسبب فهمهم السياسي في الأمم المتحدة سيشكل عقابا جماعيا لشعب بأسره، وسيكون غير مقبول لنا بشكل قاطع. ونعتقد أن من المهم، كما وعدت السلطة الوطنية الفلسطينية، أن يفضي رفع مركز فلسطين في الأمم المتحدة إلى استئناف سريع للمفاوضات الجوهرية بين فلسطين وإسرائيل بشأن جميع قضايا الوضع النهائي.

سيواصل الاتحاد الروسي، من جانبه كعضو فاعل في المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية، بذل قصارى جهوده من أجل تعزيز استئناف المحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس القانون الدولي المقبول عالميا، في إطار محادثات المجموعة الرباعية، من جملة محافل أخرى. ومن أجل إجراء تحليل شامل لوضع التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، والتغلب على حالة الجمود، دعونا إلى عقد اجتماع وزاري للمجموعة الرباعية.

السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لتعليق تصويت بابوا غينيا الجديدة على القرار ١٩/٦٧. إن بابوا غينيا الجديدة تعترف بكل من إسرائيل وفلسطين، وسوف تواصل القيام بذلك. وواصلت بابوا غينيا الجديدة الامتناع عن التصويت بشأن العديد من المسائل التي تمم إسرائيل وفلسطين، بناء على الاعتقاد بأن إيجاد أي حل لهذه المسألة القائمة والممتدة منذ أمد طويل، يقع على عاتق الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، في نهاية المطاف. للأسف، أزهقت أرواح كثيرة جدا، وحدثت معاناة لا توصف، ولحق ضرر لا حدود له بممتلكات كلا الطرفين على مدى سنوات عديدة جدا، وخصوصا خلال الأسابيع القليلة الماضية. وتثني بابوا غينيا الجديدة على جميع الأطراف، التي تمكنت مؤخرا من التوصل إلى وقف إطلاق النار، الذي لا يزال ساريا بكل المقاييس.

وتجربة بابوا غينيا الجديدة فيما يتعلق بالصراع المدني الدموي الداخلي، الذي أهماه إجراء عملية السلام، يذكرنا باستمرار بأن على أطراف النزاع الجلوس والتفاوض بشأن

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية)
: إن البرتغال ترحب باعتماد القرار ١٩/٦٧، الذي يمنح لفلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. ودافعت البرتغال منذ فترة طويلة عن الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير من خلال إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. وقمنا بذلك على الصعيد الثنائي، ومؤخرا خلال المناقشات التي تمت في إطار الاتحاد الأوروبي، حيث دافعنا منذ البداية عن أسباب التصويت الإيجابي على ذلك الطلب الفلسطيني.

كما تؤيد البرتغال حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. كما أننا نؤمن بإمانا راسخا بالحل الشامل والسلمي، للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس الحل القائم على وجود دولتين وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، والمعايير المتفق عليها دوليا، فيما يخص قضايا الوضع النهائي، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان، ومبادرة السلام العربية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتماشيا مع تلك الموافقات المتخذة منذ فترة طويلة، صوتت البرتغال مؤيدة تعزيز مركز فلسطين في الأمم المتحدة. وقمنا بذلك أيضا، اعترافا منا بالرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض والتزامهما الذي لا يتزعزع بالحوار، والتوصل إلى حل سلمي للصراع، وما يبذلناه من جهود بهدف تحضير المؤسسات الفلسطينية لإقامة الدولة. وفي رأينا، يشكل رفض العنف، واختيار القنوات الدبلوماسية، المبادئ الأساسية لتحقيق السلام.

وتأمل البرتغال في أن يوفر القرار الذي اعتمد للتو، الزخم الذي تشتد حاجة عملية السلام إليه. ولا يمكن التوصل إلى السلام العادل والدائم والشامل، إلا من خلال المفاوضات المباشرة. لذا نحث الطرفين على استئناف المفاوضات دون مزيد من التأخير أو شروط مسبقة. ونرحب في ذلك الصدد

الأمين العام، وقادة آخرون للدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن الوضع الحالي لوقف إطلاق النار لا يزال هشاً، ولا تزال ثمة خلافات بحاجة إلى أن تتم معالجتها، من خلال الحوار، على وجه الاستعجال. وتأمل جمهورية كوريا في أن تستأنف فلسطين وإسرائيل المفاوضات في أقرب وقت ممكن، من أجل البحث عن حل دائم لهذه المسألة الهامة.

السيدة ميكوليسكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية):
تعرب رومانيا عن تأييدها للبيان الذي سيديلي به الاتحاد الأوروبي، وترغب في الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية. يستند امتناع رومانيا اليوم إلى موقف قائم على المبادئ، اتخذته بلدي بشكل مستمر، والتمثل في تعزيز الحوار، وإجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين، ضمن أطر التسوية والاتفاقات القائمة، المقبولة دوليا. وبناء على ذلك الاعتقاد، لا تؤيد رومانيا المبادرات الأحادية، بغض النظر عن الجانب الذي يتخذها، لأنه يمكن أن يكون لها آثار سلبية على استئناف مفاوضات عملية السلام.

كما أن القرار ١٩/٦٧، الذي اعتمد للتو، لا يسهل الاعتراف بفلسطين كدولة أو انضمامها إلى المنظمات والمعاهدات الدولية. وبينما ندرك أن تلك الأهداف أهداف مشروعة للشعب الفلسطيني، تعتقد رومانيا بقوة أن السبيل الوحيد لتحقيق رؤية الحل القائم على وجود دولتين يتمثل في استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة. ونحث الطرفين على الانخراط في تلك العملية دون وضع شروط مسبقة. وسوف تدعم رومانيا أي مبادرة من شأنها أن تخدم تحقيق ذلك الغرض. ونتفق مع الموقف الذي يرى بأن الحل العملي الوحيد، هو ذلك الذي تنص عليه خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، والتي تدعو لإقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ملتزمون بدعنا للمجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. كما تؤمن موريشيوس بالحل القائم على وجود دولتين، تعيش بموجب دولة إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة.

ومن المؤسف أنه لم تشهد عملية السلام تقدماً يذكر في الماضي القريب. وفي الواقع، إن سياسة الاستيطان الإسرائيلية تتحدى مصداقية هذه العملية وتظل أحد أكبر العقبات أمام استئناف محادثات السلام. وإننا نشعر بالقلق من أن استمرار جمود وتعنت الموقف الإسرائيلي سيقوض عملية السلام.

وذكر السيد نافينشاندرام رانغولام رئيس وزراء موريشيوس بوضوح في رسالة وجهها إلى رئيس السلطة الفلسطينية السيد محمود عباس بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني أن موريشيوس تؤيد تماماً الطلب الذي قدم بشجاعة أثناء انعقاد الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وأضاف أن موريشيوس تؤيد بالمثل مشروع القرار المتعلق بتعزيز مركز فلسطين.

ومن هذا المنطلق، تؤيد موريشيوس قبول فلسطين عضواً كاملاً بالأمم المتحدة، ونشيد بالحنكة السياسية التي أظهرها الرئيس محمود عباس العام الماضي عندما قدم وبكل جرأة طلب الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ونحیی حكمته وشجاعته في هذا الصدد.

ولذلك وفي هذا اليوم التاريخي، تؤيد موريشيوس وتدعم دون قيد أو شرط خطوة أن تصبح فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الجمعية العامة، مثلما أيدنا مسعى فلسطين الناجح لتصبح عضواً في منظمة اليونسكو. ستكون هذه بلا شك خطوة كبيرة إلى الأمام وستمهّد الطريق في نهاية المطاف لتحقيق الإدارة المشروعة لإخوتنا وأخواتنا الفلسطينيين. وفي ذات الوقت ندعو بأن تكون للقضية الفلسطينية الأولوية في جدول الأعمال الدولي حتى يتم التوصل إلى حل دائم وثابت.

بيان الرئيس عباس الذي أدلى به أمام هذه الجمعية، والذي جدد فيه التزامه بعملية السلام.

كما يجب على المجتمع الدولي أن يبذل الآن كل الجهود الممكنة لضمان الاستئناف السريع لمفاوضات ذات مصداقية، بغية التوصل إلى تسوية نهائية تؤدي إلى تحقيق الحل القائم على إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة، ديمقراطية وقابلة للحياة ومتواصلة جغرافياً، هي دولة فلسطين، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع ضمان سلام دائم لجميع شعوب المنطقة.

وتؤيد البرتغال بطبيعة الحال، البيان الذي سيدي به لاحقاً السفير ماير هارتغ باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد ريتو (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): دعمت موريشيوس على الدوام، الاستجابة المبكرة لحق الفلسطينيين الذي طال انتظاره، في تقرير المصير وإقامة دولتهم الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، تعيش جنباً إلى جنب وبسلام مع دولة إسرائيل، ضمن حدود آمنة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وتعزيزاً لتلك السياسة، دعمت موريشيوس بلا تردد جميع مبادرات الأمم المتحدة، وباقي المبادرات الهادفة إلى إيجاد حل سريع للحالة المتسمة بالصراع في الشرق الأوسط.

إن موريشيوس والسلطة الوطنية الفلسطينية تحافظان على علاقتهما القوية، وتؤكد موريشيوس مجدداً وبمناسبة الإحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني عن تضامنها القوي مع إخواننا وأخواتنا في فلسطين. ونأمل وندعو أن تتحقق التطلعات المشروعة طويلة الأمد لإقامة الدولة وتحقيق السلام الدائم والازدهار قريباً. كما نؤكد مجدداً أن موريشيوس تظل ملتزمة تماماً بالقضية الفلسطينية العادلة.

وتؤمن موريشيوس إيماناً راسخاً بأن حل قضية فلسطين يمكن ويجب أن يكون من خلال الحوار والسلام. وعليه، فنحن

يعتبر قرار الجمعية العامة اليوم نموذجاً لما يتعين على المجتمع الدولي الإقدام عليه تجاه عملية السلام بعد أن ثبت بما لا يدع مجالاً للشك عدم جدية إسرائيل في تحقيق السلام رغم مرور أكثر من ٢٠ عاماً على مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وأكثر من ٣٠ عاماً على مؤتمر كامب ديفيد في الولايات المتحدة الذي أرسى السلام بين مصر وإسرائيل وحدد المحددات الرئيسية لإنشاء دولتين بما فيها الدولة الفلسطينية. إن دولة الاحتلال كانت تعتمد على إستراتيجية التفاوض لمجرد التفاوض دون التوصل إلى حلول، ثم أصبحت الآن تتبع إستراتيجية جديدة تقوم على ابتكار الذرائع لعدم الدخول في مفاوضات، وإلقاء اللوم على الآخرين لعدم قبولهم بالأمر الواقع أو بالانتهاكات المستمرة للقانون الدولي، أو بما سبق الاتفاق عليه ضمن المفاوضات السابقة.

لذلك تؤكد مصر ضرورة العودة إلى المفاوضات على أساس واضح بناءً على المرجعيات المحددة في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونشدد على ضرورة وقف عمليات الاستيطان المنهجة التي تشجعها وتشرف عليها الحكومة الإسرائيلية. ونشدد على وضع إطار زمني محدد للمفاوضات وبلورة آلية واضحة لمتابعة أي مفاوضات مقبلة، مع توفير الضمانات الدولية اللازمة لتأكيد جدية تنفيذ جميع الأطراف للالتزامات التي يتم الاتفاق عليها. إن المفاوضات التي أدت إلى التفاهات الأخيرة لوقف العدوان على غزة تؤكد إمكانية تحقيق ذلك إذا تحملت كل الأطراف مسؤولياتها.

ختاماً ننصح جميع الأطراف وبصفة خاصة إسرائيل، سلطة الاحتلال، والدول المانحة الرئيسية بعدم اتخاذ إجراءات منفردة للضغط على الجانب الفلسطيني من أجل إثنائه عن المطالبة بحقوقه. إن الخبرة السابقة تؤكد أن مثل هذه الإجراءات لن تزيد الشعب الفلسطيني إلا إصراراً على التمسك بحقوقه المشروعة التي يساندها المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت.

ستواصل الجمعية العامة الآن مناقشتها للبند ٣٧ من جدول الأعمال. أعطى الكلمة للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عامة.

السيد خليل (مصر): سيدتي الرئيسة، تهنيئ مصر شعب فلسطين على حصول دولته على مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة بعد اعتماد مشروع قرار الجمعية العامة

(A/67/L.28) اليوم. إن اعتماد القرار بأغلبية تفوق ثلثي أعضاء الأمم المتحدة يعكس إقرار المجتمع الدولي بحقيقة تمتع فلسطين بجميع مقومات الدولة من شعب وحكومة وأرض محددة المعالم رغم وقوعها تحت الاحتلال ورغم المحاولات المستمرة لسلطة الاحتلال لابتلاع أجزاء تلو أجزاء من هذه الأرض المحتلة بالضم والاستيطان وبغيرها من الوسائل التي تضرب بالقانون الدولي وبمبادئ التسوية السلمية عرض الحائط.

إن حصول فلسطين على مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة اليوم خطوة تاريخية طال انتظارها جاءت في الاتجاه الصحيح لتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه الأساسية غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ولتوفير الأدوات القانونية المناسبة لردع ومواجهة الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال ومحاسبة المسؤولين عليها أمام العدالة الدولية.

لقد أثبت المجتمع الدولي اليوم أنه يستطيع استعادة زمام المبادرة وأنه قادر على اتخاذ القرار السليم عند توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء. لذلك نتطلع إلى يوم قريب يستطيع فيه مجلس الأمن تحمل مسؤوليته واتخاذ القرار الصحيح بقبول العضوية الكاملة لفلسطين وبردع العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب والأراضي والموارد الفلسطينية.

الأراضي وبناء وتوسيع المستوطنات ومراكز الاستيطان ونقل مئات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين، وتشديد الجدار وهدم المنازل وفرض القيود الصارمة على الحركة وإقامة مئات من نقاط التفتيش. وندين احتجاجا وسجن آلاف الفلسطينيين، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين والأعمال الانتقامية ضد السكان المدنيين وجميع تدابير العقاب الجماعي الأخرى ضد الشعب الفلسطيني. تشكل هذه الأعمال انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

للأسف، يأتي اجتماع اليوم في وقت صعّدت فيه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة. أسفرت الهجمات الإسرائيلية خلال فترة ثمانية أيام هذا الشهر عن مقتل حوالي ١٧٠ فلسطينيا، بمن فيهم النساء والأطفال، وجرح حوالي ٢٠٠ آخرين. كما تتدهور الحالة في بقية أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة استخدام إسرائيل المفرط للقوة بهدف ترويع وترهيب السكان المدنيين الفلسطينيين.

وتدين الحركة بشدة الحملة العسكرية الأخيرة ضد الشعب الفلسطيني وتؤكد أنه، بالإضافة إلى انتهاك عدد لا يحصى من أحكام قانون حقوق الإنسان، فإن هذا العدوان العسكري وتدابير العقاب الجماعي من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بمثابة انتهاك جسيم للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. تشكل هذه التصرفات تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين والاستقرار الإقليمي.

وفي هذا الصدد، تدعو الحركة إلى المساءلة بشأن ارتكاب السلطة القائمة بالاحتلال لجرائم حرب في آخر اعتداء عسكري على قطاع غزة من أجل وضع نهاية لإفلات إسرائيل من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا.

إن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم يوفر فرصة تاريخية لتشجيع جميع الأطراف على تغليب المنطق الرشيد واستئناف عملية السلام بنية حسنة لتحقيق الأمن لجميع شعوب المنطقة. وتؤكد مصر استعدادها لتقديم كل ما تستطيع من أجل تيسير العودة إلى المفاوضات لإعادة الحقوق إلى أصحابها وللمعالجة جميع الشواغل المشروعة لجميع شعوب المنطقة.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني مخاطبة الجمعية العامة اليوم باسم حركة عدم الانحياز في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين".

نظرا لضيق الوقت، سأدلي بصيغة مختصرة من بياني، باسم حركة عدم الانحياز. ويجري توزيع النص الكامل للبيان.

تتزامن هذه المناقشة مع الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إنه يوم مهم لا بالنسبة لفلسطين فحسب، بل ولمن لديهم منا إيمان قوي بحق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والتحرر من الاحتلال والظلم الأجنبيين. وفي هذا اليوم يؤكد المجتمع الدولي من جديد دعمه المستمر الذي لا يتزعزع للشعب الفلسطيني الذي طالت معاناته وتضامنه معه في نضاله الوطني لتحقيق استقلال دولته، وتحقيق السلام والعدالة. وتشيد حركة عدم الانحياز بصمود الشعب الفلسطيني في سعيه لتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، التي حرم منها ظلما لفترة طالت أكثر من اللازم.

وتكرر الحركة الإعراب عن قلقها البالغ إزاء الحالة الحرجة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي طال أمده والسياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية. وندين الغارات والهجمات العسكرية الإسرائيلية المستمرة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين والحصار المفروض على قطاع غزة وحملتها الاستعمارية الاستيطانية التي تشمل، في جملة أمور، مصادرة

الانفرادي. وعلى نحو ما ورد في الإعلان بشأن السجناء السياسيين الفلسطينيين الذي اعتمده مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز السادس عشر المعقود في طهران في آب/أغسطس، فإن الحركة مقتنعة بأنه ينبغي إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين على الفور ومعالجة محتهم من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان.

وتعرب الحركة عن قلقها البالغ إزاء المآزق الخطير الذي تمر به عملية السلام في الشرق الأوسط بسبب استمرار التعنت الإسرائيلي والسياسات غير المشروعة. لا يزال هذا التصرف يقوض استئناف مفاوضات ذات مصداقية ويعرقل التوصل إلى حل سلمي عادل ودائم وشامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لب النزاع العربي الإسرائيلي. هذا السلوك الإسرائيلي ورفضها الالتزام بالمعايير المتفق عليها دوليا للحل القائم على وجود دولتين يلقي بظلال من الشك القائم على نوايا إسرائيل المعلنة. إنه يشدد، بدلا من ذلك، على الاعتقاد بأن إصرار إسرائيل على مسار المفاوضات ليس إلا لإدارة الأزمة وترسيخ احتلالها العسكري غير المشروع، لا من أجل التوصل فعلا إلى أية تسوية سلمية شاملة.

وفي ذلك الصدد، فقد رحبت لجنة حركة عدم الانحياز المعنية بفلسطين بجميع الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق الحل القائم على دولتين وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. وتشدد اللجنة على أهمية التطورات التي حدثت في إطار الجمعية العامة فيما يتعلق بمنح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو، وأعربت عن أملها في أن تلك المبادرة السلمية المتعددة الأطراف، التي تتسق مع قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين - بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ومع الإجماع الدولي على الحل القائم على وجود دولتين - ستسهم بصورة إيجابية في إنقاذ فرص السلام.

تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة، إلى جانب العديد من السياسات والممارسات غير القانونية الأخرى، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا تزال الحالة أشد حدة في وادي الأردن، حيث تشرد آلاف الفلسطينيين وآلاف غيرهم عرضة لخطر التشريد بسبب الاستعمار الإسرائيلي غير الشرعي داخل القدس الشرقية وحوها. وفي الوقت نفسه، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال اتخاذ تدابير ترمي إلى النقل الهادئ للسكان الفلسطينيين الأصليين أو تهجيرهم وكفالة وجود أغلبية يهودية في المدينة.

وفي هذا الصدد، تدعو الحركة إلى الوقف التام لجميع الأنشطة الاستيطانية وهدم المنازل وإلغاء الإقامة وأعمال الحفريات قرب الحرم القدسي الشريف وحوها، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في المدينة. كما ندين أعمال الإرهاب والعنف والاستفزاز التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما فيها المنازل والأراضي الزراعية والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية. ونحذر من أن هذه التصرفات تذكي الحساسيات الدينية التي تهدد بالمزيد من زعزعة الاستقرار ولا بد من أن تضع السلطة القائمة بالاحتلال نهاية لها فوراً. وتدين الحركة حملة إسرائيل غير الشرعية المستمرة لاعتقال آلاف المدنيين الفلسطينيين واحتجازهم واستجوابهم بالإكراه، بمن فيهم النساء والأطفال والعديد من المسؤولين المنتخبين، الذين لا يزالون معتقلين في ظروف قاسية ولا إنسانية ويتعرضون لسوء المعاملة البدنية والنفسية.

وفي هذا الصدد، تدين الحركة، في جملة أمور، استخدام إسرائيل للتعذيب وكل الأشكال الأخرى من أشكال سوء المعاملة البدنية والنفسية وحرمان السجناء الفلسطينيين، بما في ذلك الحرمان من الزيارات الأسرية والحصول على التعليم والرعاية الطبية اللائمة والاستخدام اللاإنساني للحبس

أسفر ذلك عن استمرار الأزمة وشكل تهديدات هائلة للسلام والأمن الدوليين.

”إن الأمة الإيرانية العظيمة، إذ تعلن عن تضامنها الكامل مع شعب فلسطين المقهور الذي يزرع تحت المعاناة، فهي تكرر دعمها المعنوي المتواصل له. وترى جمهورية إيران الإسلامية أنه من دون الاستجابة إلى المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك ممارسة حقه في تقرير المصير، والقضاء على جميع أعمال العدوان والاحتلال الممارسة بحقه، فضلا عن استعادة العدالة والكرامة له، فإن من المستحيل إيجاد حل عادل للأزمة.

”ومن الواضح أن أفضل حل للقضية الفلسطينية يكمن في إجراء انتخابات حرة ونزيهة بمشاركة جميع الفلسطينيين، بمن في ذلك المسلمون والمسيحيون واليهود. وفي ذلك الصدد، فإن للمجتمع الدولي والأمم المتحدة على وجه الخصوص دورا حيويا وفعالا وقانونيا لفيما يتعلق بحل قضية فلسطين وإنهاء الغزو. ولا ريب أن عصر الصهيونية والاحتلال قد ولّى. فالمستقبل لأمة فلسطين العظيمة، ولغيرها من الأمم الحرة الأخرى، وللعدالة والتعاطف والحرية“.

الرئيس بالنيابة(تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير - هارتغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يأتي قرار الجمعية العامة اليوم بشأن منح مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة لفلسطين في وقت تسبب فيه آخر تصعيد في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر في وفاة عدد كبير من المدنيين الأبرياء.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويستند هذا البيان على الإعلان الصادر باسم الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم من قبل ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كاثرين آشتن.

وفي الختام، تكرر الحركة تأكيد التزامها الثابت بإيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، على أن تكون قضية فلسطين محورا له، وباستعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني فورا، فيما يتعلق بممارسة حق تقرير المصير وسيادته داخل دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

وأود الآن أن أتكلم بصفتي الوطنية: السفير والممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية.

أود أن أهنئ الشعب الفلسطيني وممثليه على الفوز التاريخي الذي حققوه اليوم هنا في هذه القاعة، وهو فوز يمثل العالم قاطبة. وأود أيضا أن أقدم رسالة تضامن مع الشعب الفلسطيني من فخامة الدكتور أمحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”على مدى أكثر من ٦٠ عاما، ظلت قضية فلسطين الشغل الشاغل للأمم الحرة في العالم. ولا يعتبر الاحتلال القاسي لفلسطين وتشريد شعبها مجرد حرمان للشعب الفلسطيني - المحروم من حقوقه الأساسية والمشروعة - فحسب، وإنما يشكل انتهاكا أيضا للقيم الإنسانية العالمية، وتجاهلا للحكمة والمنطق والشعور المشترك لدى الإنسانية جمعاء.

”إن الأزمة في المنطقة، التي استمرت لعدة عقود، نتيجة مؤسفة لاحتلال فلسطين. فقد أسفرت السياسات التوسعية والعسكرية والإنسانية للنظام الصهيوني المحتل والمفلق عن استمرار عدم الاستقرار والعنف في المنطقة، وفرض خمس حروب على دولها، وقتل وسجن عشرات الآلاف من الناس، وتشريد ملايين آخرين. وليس العدوان الأخير على غزة سوى دليل واضح على الطابع الحقيقي وغير الحضاري للصهاينة وللمهمة التي ينفذونها.

”إن فشل المجتمع الدولي في معالجة قضية فلسطين يحتاج للسياسات التمييزية من قبل بعض أعضاء مجلس الأمن. وقد

المصالحة بين الفلسطينيين بقيادة الرئيس عباس، والمستوطنات والأمن الإسرائيلي. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى مواصلة اتخاذ إجراءات تفضي إلى بيئة من الثقة اللازمة لضمان إجراء مفاوضات مجدية، فضلا عن الامتناع عن القيام بأعمال من شأنها أن تقوض مصداقية العملية. ويحث الاتحاد الأوروبي الجانبين على البحث عن سبل بناءة للتغلب على العقبات الحالية بهدف استئناف المفاوضات المباشرة دون تأخير أو شروط مسبقة. ويرحب الاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد بالبيانين الإيجابيين اللذين أدلى بهما في وقت سابق، الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو، ويحثهما على مواصلة تلك الالتزامات.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد موقفه من أن تحديد معايير واضحة لتعريف الأساس الذي تستند إليه المفاوضات، يشكل عنصرا أساسيا لتحقيق نتيجة ناجحة، بالإضافة إلى تجنب التدابير والتصرفات الأحادية الجانب في الميدان، التي تقوض الثقة ومقومات بقاء الحل القائم على وجود دولتين.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على أنه لن يعترف بأي تغيير لحدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، سوى بالتغييرات التي يتفق عليها الطرفان، ويذكر بموقفه من المفاوضات التي تشمل الاستنتاجات التي خلص إليها مجلس الشؤون الخارجية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٢، فضلا عن البيان الذي تم الإدلاء به نيابة عن الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١. وسيعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط ضمن المجموعة الرباعية ومع الشركاء الدوليين دعما للجهود الرامية إلى إجراء مفاوضات موضوعية في الأشهر المقبلة.

واسمحوا لي أيضا أن أشير بإيجاز إلى البيان الذي أدلى به للتو ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ومن ثم بصفته الوطنية. وأود مجرد القول إنه عندما

يؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا، والبلدان المرشحة للانضمام جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا، وبلد عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه للانضمام ألبانيا، وكذلك جمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

إن الأحداث الأخيرة التي أشرت إليها هتذكرة مريرة بأهمية المضي قدما نحو إنهاء الصراع على وجه الاستعجال. فليس من سبيل لتحقيق الأمن والسلام والرخاء بصورة دائمة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، إلا بالتوصل إلى حل سياسي للصراع. وفي الإمكان، بل يجب تحقيق السلام الشامل عن طريق التفاوض - وهو مصلحة أساسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فضلا عن كونه مصلحة بالنسبة للأطراف في المنطقة - على أساس الحل القائم على وجود دولتين، تعيش فيه دولة إسرائيل جنبا إلى جنب مع دولة فلسطين المتمتعة بالسيادة والديمقراطية ومقومات البقاء والمتاخمة لإسرائيل داخل حدود متفق عليها، وتمتع كلتاها بالسلام والأمن.

لقد أعرب الاتحاد الأوروبي مرارا عن دعمه لفلسطين وتمنياته لها أن تصبح دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، باعتبار أن ذلك يشكل جزءا من حل الصراع. وقد عمل الاتحاد الأوروبي بصورة مستمرة بهدف تعزيز الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لبناء الدولة، تحت قيادة رئيس الوزراء، فياض. وسيواصل الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بذلك العمل.

وإذ يذكر الاتحاد الأوروبي بإعلان برلين في آذار/رس ١٩٩٩، فهو يكرر تأكيد استعداده للاعتراف بدولة فلسطين في الوقت المناسب.

وإذ نتطلع إلى المستقبل فيما بعد تصويت اليوم، فإن من المهم أن تعمل جميع الأطراف والجهات الفاعلة المعنية معا من أجل تسوية الصراع بعزم متجدد على تحقيق الهدف على وجه السرعة. ويذكر الاتحاد الأوروبي بمواقفه المعروفة بشأن تحقيق

ولقد دأب الفلسطينيون على اجراء مفاوضات مكثفة مع إسرائيل بحسن نية طوال العقدين الماضيين بغية استعادة أراضيهم وحقوقهم غير القابلة للتصرف، والعيش في سلام وأمن. والمؤسف أن أيا من تلك الأهداف المشروعة لم يتحقق حتى الآن، ولا يبدو في متناول الفلسطينيين على المدى القصير، نظرا لاستراتيجية إسرائيل الدائمة في تغيير قائمي المرمى.

ومن المؤسف أنه في يومنا التضامني هذا مع الشعب الفلسطيني والاعتراف بفلسطين كدولة مراقبة غير عضو، فإن آفاق السلام والعدالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تواجه تحديات من جانب السياسات الاستعمارية والتمييزية والممارسات غير القانونية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. فإسرائيل تواصل بناء المستوطنات غير المشروعة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وهي تعمل على بناء جدار الفصل العنصري، وتقييد وصول الفلسطينيين إلى أماكن العبادة، وتشجيع أعمال العنف المتصاعد من جانب المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين، ومنع حرية الحركة للناس والبضائع، ومصادرة المزيد من المنازل والأرض الفلسطينية أكثر من أي وقت مضى. وأصبحت انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي ممارسة يومية تقوّض بشكل منهجي احتمالات التوصل إلى الحل القائم على دولتين.

وتعرب مجموعة دول منظمة المؤتمر الإسلامي عن بالغ قلقها إزاء الوضع في القدس الشرقية المحتلة، حيث تتكثف حملة الاستيطان الإسرائيلي إلى أقصى حد، وتدعو إلى إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية، وجميع الحفريات، بما في ذلك القرية من الحرم الشريف، وجميع أعمال هدم البيوت، وجميع عمليات إلغاء الإقامة، فضلا عن إغلاق المؤسسات الفلسطينية في المدينة. والمجموعة تدين الإرهاب والعنف والاستفزاز من جانب المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين ضد المدنيين

يُدى بيان باسم مجموعة سياسية ويكون مشتركا مع بيان وطني ذي طابع انقسامي، حينئذ تصبح هناك اشكالية.

السيدة حسن (جيوبي) (تكلمت بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أخطب الجمعية بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، وأن أنقل اليكم رسالة وزير خارجيتنا، معالي السيد محمد علي يوسف، بصفته رئيسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

(تكلمت بالإنكليزية)

نجتمع هنا اليوم في الجمعية العامة لمنح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو، وهو تأكيد آخر على استمرار دعم المجتمع الدولي لقضية فلسطين وتضامنه مع الشعب الفلسطيني. وباسم مجموعة دول منظمة المؤتمر الإسلامي، يسرني أن أعرب عن امتناننا للأمم المتحدة ولجميع أجهزتها على عملها بشأن هذه المسألة. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، السفير عبدو سلام ديالو، على جهودهما الدؤوبة ومبادرتهم لدعم قضية فلسطين.

تعتقد مجموعة دول منظمة المؤتمر الإسلامي أن على المجتمع الدولي مسؤولية خاصة عن مساعدة الشعب الفلسطيني على إعمال حقوقه الوطنية في تقرير المصير والسيادة، وتحقيق مركزه كدولة مستقلة في الأرض التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها، فضلا عن إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨. وفي هذا الصدد، تتسنى للمجتمع الدولي فرصة تاريخية بعد ظهر هذا اليوم، فضلا عن تحمله المسؤولية، تجاه التأكيد من جديد على تضامنه مع الشعب الفلسطيني ودعم قضيته العادلة لنيل الاستقلال.

القوي مع الشعب الفلسطيني، وتثني على جميع الدول الأعضاء لدعمها الساحق للقرار ١٩/٦٧، الذي مكن فلسطين من ان تصبح دولة لها صفة المراقب غير العضو. ومن خلال تحسين مركز فلسطين الدبلوماسي - حتى ولو كان معلما رمزيا في طموحات الفلسطينيين لإقامة دولة - بات الإسرائيليون والفلسطينيون أقرب خطوة إلى تحقيق حل دائم على أساس دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

السيد لي باو دونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الممثل الدائم للسودان على توليه عرض القرار ١٩/٦٧ بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة، وشاركت الصين في تقديمه. كما ترحب الصين بوجود الرئيس عباس والبيان الهام الذي أدلى به في جلسة اليوم.

ويمنح القرار الذي اتخذ للتو فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. ويوضح ذلك تماما دعم المجتمع الدولي الواسع لقضية الشعب الفلسطيني العادلة في استعادة حقوقه المشروعة الوطنية. كما عزز القرار الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، وهو خطوة إيجابية أخرى من فلسطين على طريقها نحو إقامة دولة مستقلة، نتيجة لجهود طويلة الأجل بذلتها فلسطين ودول عربية أخرى بدعم من المجتمع الدولي.

تعرب الصين عن تهنئتها الحارة لشعب فلسطين. وأيدت الصين دائما وبجزم القضية العادلة للشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه المشروعة الوطنية. وإقامة الدولة المستقلة حق مشروع للشعب الفلسطيني ويشكل الأساس والشرط المسبق لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. وتدعم الصين إقامة دولة فلسطين المستقلة، كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود عام ١٩٦٧.

وكانت الصين ضمن أول البلدان التي دعمت حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين. ومنذ عام ١٩٨٨، أعلنت الصين

الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك المنازل والأراضي الزراعية والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وتحذّر من أن مثل هذه الإجراءات توجج الحساسيات الدينية التي تزيد من خطر زعزعة الاستقرار. ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تنهي هذه الأنشطة على الفور.

علاوة على ذلك، إن تصاعد عدوان إسرائيل العسكري والحصار غير القانوني الذي تفرضه على قطاع غزة ليسا مجرد عقاب جماعي ضد ١,٥ مليون فلسطيني في قطاع غزة. فهما يمثلان كذلك استمرارا لجرمة الحرب ضد الإنسانية، التي يجب أن تتوقف. وفي هذا السياق، تدعو مجموعة دول منظمة المؤتمر الإسلامي مرة أخرى المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، الى تحمل مسؤوليته عن اتخاذ ما يلزم من التدابير الفورية والدائمة لوقف العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. فلقد آن الاوان لوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني، وتوفير الحماية والوسائل اللازمة له، بغية إعادة تأهيل قطاع غزة وإعمارها من جديد.

إن انضمام فلسطين كعضو كامل العضوية الى منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في العام الماضي كان علامة على الاعتراف الدولي بحقوق الفلسطينيين. ويبين هذا الإنجاز الدعم الملموس والايجابي للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. وبالمثل، إن التقييم الإيجابي من جانب الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتنفيذ خطة السلطة الوطنية الفلسطينية لعام ٢٠٠٩ المعنية ببناء مؤسسات دولة فلسطينية مستقلة في غضون سنتين هو مؤشر قوي آخر الى استعداد الفلسطينيين لإقامة دولة مستقلة.

وختاما، نعتقد أن السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين هو شرط ضروري ليركز كلا الشعبين طاقتهما ومواردهما على تطوير مجتمعاتهما في جو من السلام والوثام والتعايش. وتعرب مجموعة دول منظمة المؤتمر الإسلامي عن تضامنها

في الأمم المتحدة، إنه إنجاز تاريخي ومحطة مفصلية في نضال الشعب الفلسطيني لنيل كافة حقوقه السياسية وعلى رأسها حقه في تقرير المصير، والاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وفقا لحدود عام ١٩٦٧.

إنها رسالة من المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني بأن الأغلبية الساحقة تدعم حقوقهم وستعمل على تحقيق العدالة وإنهاء مآسئهم المتمثلة بالاحتلال الجاثم على صدورهم منذ عقود طويلة. لقد نص القرار الذي صوتت ١٨٣ دولة لصالحه على أهمية تهيئة الظروف المناسبة لاستئناف المفاوضات وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق، التي دعت لها المجموعة الرباعية، للوصول للحل النهائي في الشرق الأوسط وللمعالجة القضايا الست الرئيسية: وهي عودة اللاجئين، والقدس، والمستوطنات، والحدود، والأمن، والمياه.

ودولة الكويت إذ تهنئ الشعب الفلسطيني الشقيق بدعم الجمعية العامة له وتزامن اعتمادها لهذه القرار مع الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فإننا نؤكد تضامنا ودعمنا الكامل لتطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني المشروعة، والتزام دولة الكويت قيادة وحكومة وشعبا، بمواصلة دعمها المعنوي والسياسي والمادي إلى أن يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة، وإقامة دولة فلسطين على أرضها وعاصمتها القدس الشرقية.

ونؤكد في هذا السياق، على ما جاء به قرار وزراء الخارجية العرب بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وحثه الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين إلى القيام بذلك إسهاما منها بتعزيز الإجماع الدولي الداعي إلى ضرورة إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطين المستقلة، ودعوة مجلس الأمن إلى الاستجابة للطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة.

اعترافها بدولة فلسطين وأقامت علاقات دبلوماسية معها. وتدعم الصين عضوية فلسطين في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وتعرب عن تفهمها واحترامها ودعمها لطلب فلسطين لتصبح دولة مراقبة في الأمم المتحدة.

وكانت القضية الفلسطينية دائما محور قضية الشرق الأوسط. ولن يتحقق السلام والاستقرار الدائمين في منطقة الشرق الأوسط إلا بإيجاد تسوية مناسبة للقضية الفلسطينية. وتعرب الصين عن قلقها العميق حيال استمرار حالة الجمود في محادثات السلام بين الطرفين. وتأمل الصين أن يصل الطرفان المعنيان إلى تسوية لتزاعلهما من خلال المفاوضات السياسية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، وذلك بهدف إقامة دولة فلسطين المستقلة، تعيش فيها فلسطين إلى جانب إسرائيل في سلام.

ونظرا إلى الوضع الراهن، يكتسي استئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل قدرا مضاعفا من الأهمية والإلحاح. وينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ موقف استباقي وبناء بشكل أكبر لممارسة الضغط على الطرفين ودفعهما، لا سيما إسرائيل باعتبارها الطرف الأقوى، إلى اتخاذ تدابير فعالة لإزالة العقبات التي تعترض محادثات السلام وإعادة بناء الثقة المتبادلة، الأمر الذي قد يمكن من استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن وإحراز تقدم كبير. وستواصل الصين الاضطلاع بدور نشط وبناء في الدفع من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية.

السيد العتيبي (الكويت): إن اتخاذ القرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم هو بالفعل إصدار لشهادة ميلاد دولة فلسطين كما قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس في كلمته اليوم. من خلال اعتمادها وبأغلبية كبيرة للقرار ٦٧/١٩ الذي يمنح فلسطين مركز دولة غير عضو مراقب

المحتلة، والإذعان للشرعية الدولية والالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

إن دولة الكويت تجدد مطالبتها بتنفيذ إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي ينص على انسحابها من هضبة الجولان السوري المحتل والعودة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وتؤكد على أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية يشكل عقبة حقيقية أمام التوصل للسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

نجدد أيضا دعوتنا إلى الالتزام بالوقوف إلى جانب لبنان الشقيق ودعمه بما يحفظ أمنه وسلامه أراضييه، ومطالبة إسرائيل بوقف انتهاكاتها المستمرة للأجواء والأراضي اللبنانية والالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) والانسحاب الكامل من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز. والآن سأدلي ببيان بصفتي الوطنية.

لعل الجمعية تذكر ما قاله الأمين العام بان كي - مون في ملاحظاته الاستهلالية في بداية الدورة السابعة والستين للجمعية العامة:

”والحل القائم على دولتين هو الخيار المستدام الوحيد، غير أن الباب قد يغلق إلى الأبد. فاستمرار نمو المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية يعرض للخطر الجسيم ما يبذل من جهود لتحقيق السلام. ولا بد لنا من التغلب على ذلك المأزق الخطير“.

(A/67/PV.6، صفحة ٤).

إن ما قامت به إسرائيل في يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي من عدوان عسكري على قطاع غزة ولمدة ثمانية أيام متواصلة وما أسفر عنه من خسائر بالأرواح والممتلكات؛ حيث استشهد ١٦٨ وجرح أكثر من ١٢٠٠ شخص بينهم أطفال ونساء وشيوخ لمو خير دليل على وحشية العدوان الإسرائيلي وسوء نوايا الحكومة الإسرائيلية تجاه أي مساعي تبذل في الإطار السلمي.

إن عدم قدرة الأمم المتحدة على إلزام إسرائيل بتنفيذ التزاماتها الدولية، وعدم توفر الإرادة الدولية الصادقة في التصدي للسلطات الإسرائيلية القائمة بالاحتلال شجع المحتل على التمادي في انتهاكاته وتجاهله للشرعية الدولية واستمراره في سياساته العدوانية التوسعية. ولنا في إعلان المحتل مؤخرا عن بناء ١٢٠٠ وحدة استيطانية جديدة غير مشروعة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وبناء مركز تدريب عسكري في منطقة جبل الزيتون خير دليل أيضا على هذه السياسة التي لا تكتثر بالمواثيق والعهود الدولية، ولا تعبر أي اهتمام للقانون الدولي ومخالفتها لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

إن هذه الممارسات، وغيرها من الانتهاكات المتمثلة في استمرار الحصار على قطاع غزة لعدة أعوام، ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والاعتقالات المستمرة لأفراد الشعب الفلسطيني، التي لا تفرق بين شاب وطفل وامرأة، وتقييد حركة البضائع والسكان هي السبب الرئيسي في استمرار التوتر في المنطقة وتقويض فرص التوصل إلى تسوية نهائية لهذا الصراع والأزمة المزمنة.

وتجدد دولة الكويت دعوتها للمجتمع الدولي للضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن ممارساتها العدوانية وإنهاء حصارها غير القانوني على غزة فورا وبدون شروط. وفتح كافة المعابر وفقا لالتزاماتها الدولية، ووقف كافة الأنشطة الاستيطانية غير الشرعية في الأراضي

حقه في تقرير المصير مع كل ما ينطوي عليه إقامة الدولة من منافع.

إن العالم إذ يحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، من المناسب اليوم أن نمنح فلسطين مركز دولة غير عضو في الأمم المتحدة. فهذا ليس أمرا جاء في أوانه فحسب، بل إنه حق وعدل. وستواصل نيجيريا العمل بدأب مع الأطراف المعنية وجميع الشعوب ذات النوايا الحسنة لضمان إحلال السلام الدائم في المنطقة.

السيد لاهير (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): بفرح كبير جدا نقف هنا اليوم لكي نهنئ الشعب الفلسطيني على نيته مركز مراقب معزز في منظمة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن تلك ليست الحالية المثالية التي كنا ننشدها، لأننا نؤيد منح العضوية الدائمة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وأنه مما يبعث على الارتياح أن المنظمة قد وطدت الآن في كتب التاريخ حقيقة مفادها أن فلسطين دولة بالفعل. إنه إنجاز تاريخي على الطريق المفضي إلى إقامة دولة فلسطين القادرة على البقاء والتي سيحتفل الجميع بإقامتها.

إن هذا العام يكتسي أهمية تاريخية لأنه يصادف مرور ٤٥ عاما منذ أن قامت إسرائيل باحتلال الأرض الفلسطينية. وإن كانت تجربة جنوب أفريقيا تنطبق على شعب ما، فإننا لعلنا يقين بأنها تنطبق على الفلسطينيين، إذ أنه بفضل مساعدة المجتمع الدولي، سوف ينتصر الفلسطينيون في مسعاهم من أجل إقامة دولتهم القادرة على البقاء. وينبغي للأمم المتحدة وبقية أعضاء المجتمع الدولي القيام بنصيبهم لضمان تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني.

ونهب بالمجتمع الدولي تحاشي الأعمال العقابية التي قد تخنق وجود دولة فلسطين ذاته. إننا نقول هذا بالنظر إلى تهديدات البعض، وهي تهديدات مفادها أن آثارا سلبية ستترتب على فلسطين والأمم المتحدة ستنشأ من نجاح القرار

تلك المهمة لا بد من أن تقع على عاتق الأمم المتحدة. إذ أن ميثاق الأمم المتحدة نفسه قد تأسس على مبادئ العدالة، والسلم، والتعايش، والأمن، والحقوق الأساسية للإنسانية، وكرامة الإنسان والحرية. وقد رسخت الممارسة كل مبدأ من تلك المبادئ وعمل القانون الدولي والمعايير الدولية. ويشمل مبدأ حق تقرير المصير جميع تلك المبادئ، وهو التجسيد الوحيد للتعبير العادل والصادق عن حرية الشعوب وحقوقها وكرامتها. لذلك، فإن إنكار هذا الحق بمفرده هو إنكار جميع الحقوق الأخرى.

منذ عام ١٩٤٧ ما برح كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن يبحثان الحالة في الشرق الأوسط. وعلى وجه التحديد، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، وضع مجلس الأمن في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) مبادئ للسلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. وكررت القرارات اللاحقة تصميم الجمعية العامة ومجلس الأمن على حل القضية الفلسطينية على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

استنادا إلى تلك القرارات، تؤمن نيجيريا بإيماننا قويا بالحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. وفي الحقيقة، اعترفت نيجيريا في عام ١٩٨٤ بدولة فلسطين وأقامت من دون انقطاع علاقات دبلوماسية مع حكومة وشعب فلسطين. وفي ذلك السياق، صوتت نيجيريا مؤيدة انضمام فلسطين إلى اليونسكو بوصفها عضوا كامل العضوية. ذلك المبدأ نفسه يهتدي به أيضا موقفنا اليوم.

تعتقد نيجيريا أن الحل القائم على وجود دولتين هو أفضل خيار لحل نزاع طال أمده في الشرق الأوسط. ونؤكد من جديد حق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن، ومن دون أي تهديد بالإبادة، داخل حدود متفق عليها دوليا. وبالمثل، نشدد على حق الشعب الفلسطيني في العيش بحرية وممارسة

والأمين العام وبلدان أخرى، مما أدى إلى تنفيذ وقف إطلاق النار واستعادة الهدوء.

وعند هذه النقطة من الحري السؤال: أين كانت المجموعة الرباعية خلال الأزمة في غزة؟ إن صمت المجموعة الرباعية خلال ذلك الوقت العصيب يبرر النقد القائل بأنه ينبغي بحث جدواها على جناح السرعة بغية إعادة تشكيلها وتقويتها وتعزيزها أو ربما حلها.

وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، باعتبارها جزءا من المجموعة الرباعية، أن توجه تلك الأسئلة، حتى لا نصبح شريكا خانعا في هذه المسألة.

وبالمثل، علينا أيضا أن نسجل شعورنا بخيبة الأمل لأن مجلس الأمن لم يتصرف في الوقت المناسب. وأطال ذلك أمد النزاع، مما أدى إلى خسارة المزيد من الأرواح. ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية عن مواجهة التحديات الماثلة أمام السلام والأمن الدوليين، أينما برزت، وبدون تحيز. واجتماعات الأمم المتحدة التي لا تخدم عملية السلام في الشرق الأوسط إلا بالكلام لا تترجم إلى اتخاذ إجراء عملي ولا تؤدي إلى تعزيز السلام.

وتدعو جنوب أفريقيا المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده للتوصل إلى حل سياسي دائم ومستدام، وهو تحديدا، تنفيذ الحل العملي القائم على وجود دولتين الذي ينص على إنشاء دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل، في إطار حدود معترف بها دوليا وعلى أساس الحدود التي كانت قائمة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. كما نناشد البلدان التي لديها نفوذ على الطرفين تشجيعهما على اختبار طريق المفاوضات بدلا من طريق النزاع المدمر.

ومع أننا ندين أعمال بعض الجماعات الفلسطينية التي تطلق الصواريخ على إسرائيل وتهدد بشكل مباشر سكانها

الذي اتخذ اليوم، كما شهدنا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي عندما انضمت فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، ما انفكت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أكثر من ٦٠ عاما. إنه اتهام موجه لضمير الأمم المتحدة لأن برغم مرور كل هذه السنين لا يوجد من جانبها حتى الآن أي تحرك ملموس نحو التوصل إلى حل مستدام وسرمدي للأزمة التي طال أمدها. على الرغم من المساعي لإحياء عملية المفاوضات، فإن آفاق المفاوضات المباشرة تنحسر كل يوم لأن الحكومة الإسرائيلية ما انفكت تواصل أعمالها العدوانية التي تؤدي إلى نتائج عكسية، ولا سيما الاستمرار في بناء المستوطنات غير الشرعية، وهدم المنازل، والحفريات غير الشرعية في المواقع الدينية وفرض القيود على حركة الشعب الفلسطيني.

لقد أدت المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية إلى تجزئة الضفة الغربية وعزل مدينة القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا تزال تهدد بجدوى إقامة دولة فلسطينية مجاورة. إن الاستمرار في عدم اتخاذ أي إجراء ذي مغزى بوقف المستوطنات ما من شأنه إلا تقويض التزامنا بالحل القائم على وجود دولتين.

إن الأحداث الأخيرة في غزة كانت مصدر قلق. وهي تذكير بمدى هشاشة الحالة الأمنية من دون التوصل إلى حل مستدام. ويسر جنوب أفريقيا مواصلة وقف إطلاق النار بين إسرائيل والمجموعات الفلسطينية في غزة بعد إزهاق أرواح العديد من الناس بمن فيهم النساء والأطفال. وقد أدى العنف أيضا إلى تدمير هياكل أساسية حيوية، من قبيل المدارس والمرافق الطبية والتي يستغرق إعادة بناءها وقتا طويلا بسبب الحصار المفروض على المنطقة. وترحب جنوب أفريقيا بجهود الوساطة التي تقوم بها حكومة مصر، وجامعة الدول العربية،

فيما بعد أن تلي دولة فلسطين احتياجات سكانها على نحو كاف وان تتمتع بالامتيازات المتأصلة في قيام الدولة.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): في البداية أتقدم باسم دولة الإمارات العربية المتحدة بالتهنئة لفلسطين على حصولها اليوم على مركز دولة مراقبة غير عضو في منظمة الأمم المتحدة. إن انضمام الإمارات إلى مجموعة الدول المتبينة والمساندة لهذا القرار التاريخي، الذي تم اتخاذه بهذا الشأن، جسد اقتناعها التام بان الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية جزء أساسي من المسؤولية الرئيسية التي تقع على كاهل الأمم المتحدة تجاه تسوية القضية الفلسطينية، التي مر عليها ٦٥ عاما من دون حل.

بل وينسجم القرار تماما مع سلسلة قرارات الأمم المتحدة الأخرى التي حددت موجهها مبادئ الحل العادل لهذه القضية، وعلى رأسها القرار ١٨١ (د-٢)، القاضي بتقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين، دولة يهودية ودولة عربية. وهو القرار الذي أطلق العنان بعد ذلك لسلسلة الأحداث التي غيرت جذريا الوضع الجغرافي والسياسي لمنطقة الشرق الأوسط برمتها، بما فيها قيام دولة إسرائيل منذ أكثر من ستة عقود؛ وعرقلة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كنتيجة حتمية لاستمرار الاحتلال؛ والسياسات الخطيرة التي لا تزال تنتهجها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، مما أطل من أمد مأساة ومعاناة الشعب الفلسطيني من جهة، وانعكس سلبا على جهود إحلال السلام والأمن الإقليميين والدوليين، من جهة أخرى.

إننا إذ نعتبر هذا الاعتراف التاريخي بدولة فلسطين بمثابة خطوة باتجاه تسوية القضية الفلسطينية وترسيخ ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير ولفرصته التاريخية للخروج من مأزق استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه وحالة اللاسلم التي نعيشها في منطقة الشرق الأوسط، فإننا نأمل بان تستكمل هذه الخطوة قريبا بتحريك دولي نحو الاعتراف الرسمي بالعضوية

المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، فإننا نود أن نؤكد مجددا على أن الاحتلال المستمر لفلسطين لا يزال السبب الجذري للتراغ. ولا بد من الاستجابة لمطالبية المجتمع الدولي إسرائيل بإنهاء الحصار غير القانوني المفروض على غزة، الذي أدى إلى تفاقم معاناة السكان الفلسطينيين العاديين. ولا يزال الحصار المفروض على غزة يحدث تأثيرا سلبيا على حياة سكانها ويسهم إسهاما مباشرا في زيادة البطالة والفقر.

كما أسفر الحصار عن حالات تأخير في تقديم المساعدة الإنسانية، إذ انه منع دخول وكالات تقديم المساعدة الإنسانية إلى غزة مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولذلك نناشد إسرائيل إنهاء الحصار غير القانوني المفروض على غزة مراعاة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن، فضلا عن مبادرة السلام العربية. وتمشيا مع ممارسة جنوب أفريقيا للإسهام في تخفيف المحنة الإنسانية للشعب الفلسطيني، فإنها تبرعت للأونروا بمبلغ مليوني راند.

ويؤثر النزاع بين إسرائيل وفلسطين على الاستقرار الإقليمي ويحدث تأثيرا على الحالة الهشة في المنطقة. ولذلك تزداد أهمية توصلنا إلى تسوية للنزاع.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا على أن القرار ١٨١ (د-٢)، المتخذ في مثل هذا اليوم قبل ٦٥ عاما، كان وعدا رسميا لسكان إسرائيل وفلسطين بضممان إنشاء دولتين. ويشكل القرار ١٩/٦٧، الذي اتخذناه اليوم وفاء إضافيا بذلك الوعد. وهو يثبت أننا لا يمكن أن نتجنب واقع إقامة دولة فلسطين المستقلة. ولا نزال نتحمل مسؤولية أن نضمن أن يكون لدى هذه الدولة مقومات البقاء والاتصال الجغرافي والاستدامة، لكي تكون في موقف يمكنها من العيش بسلام مع جارها، دولة إسرائيل. ومن واجبنا أن نضمن

بالتوصل إلى الحل العادل والدائم والشامل للقضية الفلسطينية وللصراع العربي - الإسرائيلي، الذي يتطلب الوقف الفوري لجميع السياسات العدوانية التي تنتهجها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني؛ وتحقيق انسحابها الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية والمناطق اللبنانية المتبقية تحت الاحتلال؛ وإقامة الدول الفلسطينية المستقلة على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك عملاً بمرجعيات عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبالأخص قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ورؤية الحل القائم على وجود دولتين، وفقاً لما نصت عليه خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

السيدة روبيرو فيوتي (البرازيل) (تكلت بالإنكليزية):
تهنئ البرازيل فلسطين في هذه المناسبة الخاصة، وتؤكد مجدداً دعمها الكامل والتزامها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسلام العادل والدائم في الشرق الوسط. ولطالما دعمت البرازيل التطلع المشروع للشعب الفلسطيني إلى دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي تتوفر لها مقومات البقاء، على أساس حدود عام ١٩٦٧، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل.

قبل ٦٥ عاماً، وتحديداً في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، اتخذت الأمم المتحدة قراراً تاريخياً. فقد أقرت الجمعية العامة، برئاسة السفير البرازيلي أوزالدو آرانيا، إقامة دولتين مستقلتين في الشرق الأوسط. ومع ذلك، ظلت قضية فلسطين التي لم تحل إلى يومنا هذا أحد أكبر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. وكما قالت الرئيسة ديلا روسيف في خطابها في افتتاح الدورة السابعة والستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر،

الكاملة لدولة فلسطين المستقلة في الأمم المتحدة، أسوة بالوضع الذي تتمتع به الدول كافة ما دامت تكتسب حالياً اعتراف الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إننا إذ نعبر عن بالغ قلقنا إزاء الطريق المسدود الذي وصلت إليه مفاوضات السلام التي باتت مصداقيتها على المحك جراء خرق الحكومة الإسرائيلية لتعهداتها والتزاماتها تجاه أبسط الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ولبادئ مرجعيات مسيرة السلام، فإننا نحث المجتمع الدولي، وبالأخص المجموعة الرباعية، على تفعيل مبادراتها وجهودها التي بذلتها بهذا الخصوص وعلى استخدام نفوذها لدى إسرائيل لحملها على الوقف الفوري لجميع أعمالها الأحادية الجانب التي تسبب في تجميد المفاوضات، بما في ذلك وقفها التام وإزالتها لجميع مشاريعها الاستيطانية التوسعية الخطيرة؛ وأعمال الجدار العازل الرامية إلى تغيير الحقائق على الأرض، استباقاً لنتائج مفاوضات السلام النهائية؛ ووقف وإلغاء جميع إجراءاتها غير القانونية والاستفزازية الأخرى التي اتخذتها في مدينة القدس الشرقية، بما فيها إجراءات هدم المنازل والاستيلاء على الأراضي ومصادرة المياه والممتلكات وطرد السكان العرب الأصليين؛ وتعريض المواقع المقدسة للمخاطر، وذلك ترجمة لحسن نواياها الصادقة والجادة في السلام وتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف مفاوضات تسوية قضايا الحل النهائي الكفيلة بتوصل الطرفين إلى اتفاق يحقق السلام العادل والشامل والدائم للقضية الفلسطينية ويستند إلى رؤية الحل القائم على وجود دولتين وفي إطار جدول زمني محدد.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي ستواصل دعمها السياسي والإيماني للسلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس ولكل الجهود الأخرى الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، تؤكد على أن احتواء بؤر التوتر وتعزيز حالة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقها إلا

وكتدبير مؤقت، أيدنا منح فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو في الأمم المتحدة. ونعرب عن ارتياحنا البالغ للدعم الكبير الذي حظي به ذلك الطلب من جانب المجتمع الدولي.

السيد ليون غونزاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا بشدة البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز. وبلدي يهنئ الشعب الفلسطيني والسلطات الفلسطينية على النصر الذي تحققت في هذه القاعة اليوم والحصول على المركز الجديد للدولة المراقب غير العضو. وبمناقشة اليوم بشأن قضية فلسطين، فإننا نضيف إلى تلك القائمة الطويلة من المناقشات في الأمم المتحدة التي لم تفض إلى حل ناجح يمكن أن يضع حدا لجرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. كما أننا لم نتمكن، بعد ٤٥ سنة، من عكس مسار احتلال إسرائيل عام ١٩٦٧ للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ما فتئت تتحدى المجتمع الدولي بانتهاكها الدائم للقواعد والمعاهدات الدولية، بما في ذلك قائمة طويلة من القرارات الصادرة عن هذه الجمعية وعن مجلس الأمن. كما أنها لم تستجب لدعوات الأمين العام المتكررة ومناشدات المنظمات الدولية الأخرى بوقف أنشطتها غير المشروعة وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني.

لقد واصلت إسرائيل، بل وكثفت، أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك لقرارات الجمعية العامة واتفاقية جنيف الرابعة والتزاماتها بموجب الترتيبات التي حددتها خريطة الطريق. وأعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون ضد السكان الفلسطينيين المدنيين قد تزايدت بدون أي إجراء لمنعها من جانب السلطات القائمة بالاحتلال، التي لم تتخذ الخطوات القانونية الضرورية لمساءلة مرتكبي تلك الجرائم.

”لا يمكن الوفاء بالرغبات المشروعة لإسرائيل في تحقيق السلام مع جيرانها والأمن في حدودها والاستقرار السياسي الإقليمي إلا بقيام دولة فلسطينية حرة وذات سيادة“ (A/67/PV.6، صفحة ١٢).

لقد أصبح قيام دولة فلسطينية أكثر إلحاحا في ضوء بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. فهذه الممارسة غير المشروعة تبقى عقبة خطيرة للسلام ولتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ولكن تجميد بناء المستوطنات لا يكفي. إذ يجب أن ينتهي الاحتلال.

وإقامة الدولة الفلسطينية هو أيضا الرد السليم على العنف الذي أودى بأرواح آلاف من المدنيين الأبرياء، خصوصا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والتصعيد الأخير للعنف في غزة مؤخرا تذكرة أخرى بالتكلفة الإنسانية والسياسية الباهظة المترتبة على الشلل الذي أصاب عملية السلام. والبرازيل ترفض بوضوح التطرف وكل أشكال العنف ضد السكان المدنيين. وندعو الأطراف كافة إلى الالتزام الكامل باللاعنف والحوار والمفاوضات الفعالة. ونذكر بأن كل الأطراف في النزاع عليها التزامات بموجب القانون الإنساني الدولي وعليها أن تفي بها كاملة. ونشدد أيضا على ضرورة رفع الحصار عن غزة.

وتجدد البرازيل دعوتها لمجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته بالكامل. والنهوض بالسلام في الشرق الأوسط يصب في مصلحة أعضاء الأمم المتحدة كافة ولا يمكن تفويض هذه المهمة لأطراف ثالثة. فالمجموعة الرباعية غير الفاعلة ومجلس الأمن الصامت لا يخدمان مصالح السلام في الشرق الأوسط. والتوجه إلى الأمم المتحدة، كما فعل الرئيس عباس اليوم، جزء من نهج سلمي ومتعدد الأطراف، ويتسق تماما مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وفي ضوء العراقيل الراهنة لقبول فلسطين الفوري كعضو كامل في الأمم المتحدة،

عن تلك التي تطبقها على بلدان الجنوب عندما تعارض وتنبذ سياساتها الإمبريالية.

وعلى مدى الأيام الثمانية الأخيرة، شهدنا تصعيدا جديدا للعنف والقتل أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية في قطاع غزة. ومرة أخرى، هاهي إسرائيل تستخدم تفوقها العسكري والتقني في قمع الشعب الفلسطيني بوحشية، والتسبب في سقوط ضحايا مدنيين أبرياء، فضلا عن الأضرار المادية الجسيمة، التي فاقمت الأحوال المزرية بالفعل للسكان الذين يعيشون في مساحة ضئيلة ومحاصرة من الأرض.

وكوبا تؤكد بأقوى العبارات تنديدها بهذا العدوان الجديد ضد شعب فلسطين وتدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لمنع تكرار تلك الأعمال. وتكرر كوبا دعمها الثابت للقضية العادلة لشعب فلسطين ولحقوقه غير القابلة للتصرف، وتشمل حقه في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وتؤيد كوبا أيضا قرار اخواننا وأخواننا الفلسطينيين بتقديم طلب انضمام دولتهم الى الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية فيها. والقرار ١٩/٦٧، الذي اتخذناه توا، يمثل لحظة تاريخية، وينبغي أن يكون خطوة أولى نحو انضمام فلسطين الى المنظمة كعضو كامل العضوية فيها.

ولقد احتفلنا مرة أخرى هذا الصباح باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، في تقليد يجمعنا معا كل يوم يوافق تاريخه ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ٤٠/٣٢ بء في عام ١٩٧٧. وأبرز وزير خارجية كوبا في رسالته المعتادة بهذه المناسبة، دليل فلسطين الذي لا يمكن إنكاره على التزامها بالنظام المتعدد الأطراف، والتقدم الذي أحرزته السلطات في تعزيز مؤسسات الدولة، ومثانة هذه المؤسسات، وقدرة الفلسطينيين على ممارسة السيادة في دولة مستقلة. وبالمثل، فقد كرر القول إن العدوان على هذا

وتواصل إسرائيل بناء الجدار العازل غير المشروع في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة ونحوها، في انتهاك للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية. كما أن القيود تمنع غالبية الفلسطينيين من الوصول إلى الخدمات الطبية والتعليمية والاجتماعية، فضلا عن الأسواق والأماكن المقدسة في القدس الشرقية. وأحوال النساء والأطفال في المنطقة تبيح على القلق. فالأطفال بشكل خاص يواجهون صعوبات جمة، مثل ارتفاع معدل التسرب من الدراسة، وانخفاض مستوى التحصيل الدراسي، وهو ما يعزى إلى البنية الأساسية التعليمية الهزيلة، والنقص في فصول الدراسة وغير ذلك من العوائق المادية والإدارية التي تفرض من أجل الحد من الوصول إلى المرافق التعليمية.

تلك الحقائق لا تعكس إلا النذر اليسير من المعلومات الواردة في التقارير، وتدلل على خطورة الحقائق على أرض الواقع. وهناك من الأسباب ما يكفي ليس لاعتماد تدابير التنديد السياسية، كالتى تبدو الجمعية مستعدة لاعتمادها مرة أخرى، بل لاعتماد مجلس الأمن تدابير ملزمة من أجل وقف جرائم إسرائيل ومعاقبة المسؤولين عنها. وإننا نتعجب لماذا يلزم مجلس الأمن الصمت ويتقاعس عن العمل أمام هذه الأدلة الكاسحة، لم لا يتحرك لمعاقبة مرتكبي الجرائم في حق شعب فلسطين، لم لا يحرم أولئك المسؤولين من الموارد المالية التي تدعم أفعالهم، لم لا يجد من حرية حركتهم. إننا نتساءل لماذا لا يبدي حلف شمال الأطلسي أي قلق إزاء استمرار انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني نتيجة لعدوان إسرائيل. إن هذه المسألة تبيح بجلاء سياسة النفاق والكيل بمكيالين التي تتبعها بعض البلدان المتقدمة النمو والتي تدعي مناصرتها لحقوق الإنسان والدفاع عنها. فالولايات المتحدة الأمريكية تمنع مجلس الأمن من إدانة إسرائيل، وهي معاملة مختلفة تماما

في مجالات العلم والفنون والآداب في فتزويلا هائلة. ووصل اتباع الديانة اليهودية أيضا إلى أراضيها، وأسهموا في تقدم وطننا وعظمته. ونحن نعود بنظرنا إلى هذا السجل التاريخي لأن الديانات التوحيدية الكبرى الثلاث تعايشت سلميا، مما يؤكد على التقاليد الديمقراطية الثابتة لشعبنا. ويعيش حاليا في فتزويلا عدة مئات من آلاف المتحدرين من المهاجرين العرب، فضلا عن الآلاف من اليهود، الذين يساهمون "جميعا من أجل هدف واحد"، حسبما قال لوب دي فيغا، ألا وهو انشاء الوطن البوليفاري. وفتزويلا بلد يلتزم التزاما شديدا بمبادئ وقيم الحرية، والسيادة، والاستقلال، والسلام، والتعايش السلمي، واحترام القانون الدولي. لهذا السبب، يدعم المجتمع الفتزويلي القضية الفلسطينية.

ولقد دانت الحكومة البوليفارية وشعب فتزويلا الإجراءات التي تتخذها دولة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. ويحدونا الأمل ألا تقع ضحايا أخرى على أرض الديانات الكبرى التي تعظ بالسلام والمحبة. ونأمل ان تتحقق حقبة جديدة تتحول فيها السيوف إلى محارث، كما تنبأ إشعيا. والجمعية الوطنية في فتزويلا، التي هي أعلى هيئة في السلطة التشريعية، أصدرت يوم الثلاثاء في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام بيانا يدين الهجمات الأخيرة على الفلسطينيين في غزة، وقررت الانضمام إلى هذا اليوم الذي يجري فيه الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. فقطاع غزة هو، كما قال المفكر الأمريكي اليهودي العظيم نعوم تشومسكي، أكبر سجن في الهواء الطلق في العالم.

وثمة خمسة وستون عاما مضت منذ أن تم طرد مئات آلاف الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم. ومنذ ذلك الحين، أصبحوا لاجئين أو أفراد الشعب المستعمر والمضطهد. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، الذي يقترح إقامة دولتين في الأرض الفلسطينية. وبعد

الشعب الشقيق، وسياسة المستوطنات غير الشرعية، جعلنا من المستحيل التوصل إلى حل عادل ومتوازن للصراع.

وتؤكد كوبا مجددا عزمها على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع لتحقيق العدالة، والكرامة، والسلام، وحق تقرير المصير في دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد فاليريو بريسنيو (جمهورية فتزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد فتزويلا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية، الذي تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

سمحوا لي أن أردد بعض الابيات الشعرية المؤثرة للشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش بشأن تاريخ قومه المثير للمشاعر:

لبلادنا،

وهي البعيدة عن صفات الاسم،

خارطة الغياب...

لبلادنا،

وهي حرية الموت اشتياقا واحترافا

وبلادنا، في ليلها الدموي،

جوهره تشع على البعيد على البعيد...

إن مؤرخي الإنديز دعوا فتزويلا "أرض النعمة". اليهود السفارديم الذين كانوا يفرون من محاكم التفتيش وجدوا ملجأ لهم في أرضنا. لقد جاؤوا بحثا عن الحرية والسلام والسعادة. ومنذ أوائل القرن العشرين، وصل مئات اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين من أجزاء أخرى من العالم إلى فتزويلا، يجذبهم الأمل في أن يعيشوا حياة جديدة في بلدنا. وكانت مساهماتهم

ضد الشعب الفلسطيني. بيد أنه آن الاوان لتذكير أولئك الذين يعتزمون استعباد الشعب الفلسطيني البطل الى الابد بالجملة الواردة في كتاب سفر الجامعة ونصّها:
 ”الكل باطل وقبض الريح“.

إن الجمعية العامة لا يمكنها أن تظل غير مبالية بمعاملة الشعب الفلسطيني الناجمة عن السلطة القائمة بالاحتلال. ونحن نشيد بالشعب الفلسطيني البطل وبزعيمه التاريخي ياسر عرفات. وحكومة الرئيس هوغو شافيز فرياس تدعم طلب فلسطين للحصول على مركز دولة مراقبة في منظومة الأمم المتحدة، وتشارك في تقديم القرار ١٩/٦٧ الهام جدا، المعنون ”مركز فلسطين في الأمم المتحدة“. لقد اتخذنا اليوم هذا القرار بأغلبية واسعة، وهو يقضي بمنح دولة فلسطين مركز المراقب الدائم، وهي خطوة هامة على الطريق إلى الاعتراف بها كدولة عضو لها كامل الحقوق في الأمم المتحدة.

فلنحتفل بهذا القرار التاريخي الذي اتخذته الجمعية العامة. وعاش الشعب الفلسطيني الذي ينعم بالحرية والسيادة
 السيد حسن (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في الجلسة ٤٥ للجمعية العامة.

شنت إسرائيل، قبل أسبوعين، هجوما على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وأفضى الهجوم إلى مقتل أكثر من ١٦٥ فلسطينيا وجرح عدد آخر لا يحصى. وتكرر القصة نفسها، إذ تعتبر إسرائيل نفسها ضحية لهجمات صاروخية عديدة أطلقت من غزة، وترد باستخدام هائل للقوة العسكرية على من تسميهم بالإرهابيين، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنين. وأثار فرعنا أن الأمر استغرق من المجتمع الدولي أسبوعا لوقف العمل الإسرائيلي الوحشي والعدواني.

بضعة أيام من اتخاذ هذا القرار، شُنَّ هجوم عسكري يهدف التوسع الإقليمي والديمقراطي لطرد الفلسطينيين من أراضيهم ومنع عودتهم إليها. وأعلنت دولة إسرائيل من جانب واحد. وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، بدأت نكبة الفلسطينيين. لم تكن العملية لمجرد طرد مئات آلاف الناس من أراضيهم، وإنما كانت أيضا عملا عدوانيا ضد تراثهم الثقافي وهويتهم. وتم تنفيذ استراتيجية مخطط لها لتغيير التركيبة العرقية والثقافية للأرض الفلسطينية.

وجرى استخدام إطار مكثف من السياسات اللاإنسانية لإتمام فصل الفلسطينيين والتحكم بهم داخل الأرض المستعمرة. فسُنَّت القوانين وأنشئت المؤسسات التي قوضت حقوق الفلسطينيين في ممتلكاتهم وأرضهم. ومع انتشار المستوطنات في الأراضي المحتلة من غزة والضفة الغربية وبناء الجدران ونقاط التفتيش، تسعى السلطة القائمة بالاحتلال على نحو دائم الى منع حركة الشعب الفلسطيني أو تقييد حريته. فهناك آلاف الفلسطينيين الذين قتلوا وسجنوا. وثمة ٤٥٠٠ منهم على الأقل، بمن فيهم النساء والأطفال، موجودون في السجون الإسرائيلية. ونحن نطالب بالإفراج عنهم. وتمارس السلطة القائمة بالاحتلال إرهاب الدولة. فقد جعلت فلسطين منبئا للحزن والألم، وانتهكت القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وفشلت في الامتثال لمئات قرارات الأمم المتحدة، مما يضع إسرائيل على هامش القانون الإنساني الدولي.

وترتكب النخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية العديد من الجرائم الدولية في فلسطين. فهي تنفذ الفصل العنصري، والتطهير العرقي، وتطبق العقاب الجماعي على السكان المدنيين، وتنتهك اتفاقية جنيف الرابعة. إنها تستخدم أيضا أسلحة محظورة بموجب القانون الدولي على السكان المدنيين. لذلك، يجب على النخبة الإسرائيلية المروجة للحرب أن تخضع للمساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب

حرية حركة الفلسطينيين بصورة متزايدة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولا تتوقف الانتهاكات عند هذا الحد. وأعرب وفد بلدي عن جزعه من العدد المتزايد من حوادث العنف التي ارتكبتها المستوطنون. أفادت التقارير أن أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ من الإسرائيليين يعيشون الآن في ١٤٤ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. والأكثر من ذلك، تنطوي حوادث العنف على كرفر وتدمير الممتلكات الخاصة، بما في ذلك الأراضي الزراعية. ونعتقد أن تلك الممارسات تشكل جهوداً منهجية رامية إلى طرد الفلسطينيين من وطنهم.

وأبرزت في وقت سابق الهجوم الإسرائيلي الأخير على غزة. وفي نفس الوقت، لا يزال مستقبل سكان غزة قائماً، مع دخول الحصار عامه السادس. وكانت الآثار الاجتماعية الاقتصادية مدمرة. وقد أسفر الحصار عن اعتماد ٨٠ في المائة من سكان غزة على المساعدات الإنسانية. وكذلك ٤٤ في المائة من السكان في غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و ١٣ في المائة يعانون من سوء التغذية، في حين لا يزال ٣٩ في المائة من سكان غزة يعيش في فقر. والحالة في قطاع غزة غير قابلة للاستمرار. فأرواح ١,٦ مليون من سكان غزة في الواقع معرضة للخطر.

ويجب على المجتمع الدولي إحداث تغيير. يجب وضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب وينبغي أن يسود حكم القانون. وينتهك بناء إسرائيل للمستوطنات غير القانونية القانون الدولي. وإذا كانت إسرائيل تلتزم بالحل القائم على وجود دولتين يجب تفكيك المستوطنات، وينبغي ألا تبنى المزيد من المستوطنات غير القانونية الجديدة على أراض فلسطينية بصورة نهائية.

وينبغي لإسرائيل أن تدرك أيضاً الحاجة إلى الرفع الفوري للحصار غير القانوني على قطاع غزة والسماح بتدفق

واعتمد البرلمان في ماليزيا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر قراراً يدين تلك الهجمات وأعلن دعمه الثابت للفلسطينيين. كما ناشد البرلمان مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤوليته المنصوص عليها في الميثاق وإخضاع إسرائيل للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبت ضد الفلسطينيين. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازي وفد بلدي الصادرة إلى الشعب الفلسطيني الذي بذل الأرواح في الدفاع عن وطنه.

وكان الهجوم على غزة أحد الأعمال العديدة التي لا حصر لها التي ارتكبتها إسرائيل انتهاكاً للقانون الدولي، وأعتقد أنه لن يكون الأخير. وقد تجلّى تحدي إسرائيل للقانون الدولي بصورة واضحة في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/67/35). ويبين التقرير أن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم تتحسن وأن إسرائيل تواصل انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وواصلت السلطة القائمة بالاحتلال هدم منازل الفلسطينيين بصورة منهجية، وتشريد سكان الأرض وتكثيف النشاط الاستيطاني غير المشروع. وهدم ٥٨٩ منزلاً ومبنى يملكها فلسطينيون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي عام ٢٠١١ وحده، دمرت السلطة القائمة بالاحتلال ١١٠ منازل يملكها فلسطينيون، مما أدى إلى تشريد المزيد من أبناء الشعب الفلسطيني. والواضح أن إسرائيل تنوي تغيير الواقع الديموغرافي على الأرض.

وواصلت السلطة القائمة بالاحتلال إلغاء حالة الإقامة لأكثر من ١٤.٠٠٠ فلسطيني من القدس، من دون سبب أو منحهم حق الرجوع. وحرموا من الدخول إلى القدس وحققهم في حرية الحركة، وبالتالي استمر تشريدهم من أرضهم. وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل بناء الجدار العازل الذي يعيق

يعرب وفد بلدي عن جزيل شكره للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولرئيس هذه اللجنة ولشعبة حقوق الشعب الفلسطيني في الأمانة العامة ولبرنامج الإعلام الخاص بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام. كل ذلك لقاء الجهود الدؤوبة التي يبذلونها من أجل وضع حد لمأساة الشعب الفلسطيني الشقيق وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين.

جددت الشرعية الدولية صباح اليوم تضامنها مع الشعب الفلسطيني، والتزامها بدعم قضيته العادلة التي لا يختلف عليها اثنان، وتحقيق آماله وتطلعاته المشروعة. وفي هذا السياق، فإن سوريا تؤيد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس، على حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وكذلك الحصول على العضوية الكاملة غير المنقوصة بأي شكل من الأشكال في الأمم المتحدة، مع ضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم الأم فلسطين وتعويض من يرغب منهم عن خسائرهم تعويضا عادلا وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨.

هنا نذكر بأن قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣ لعام ١٩٤٩ قد حدد شروط قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بأنه على أن تلتزم إسرائيل دون تحفظ بمبادئ الميثاق وأن تحترم قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وكذلك حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هُجروا منها قسرا على أيدي العصابات الصهيونية، وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم. هذا بالإضافة إلى أن الجمعية العامة عند قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، أحاطت علما بتصريحات وتفسيرات ممثلي إسرائيل آنذاك أمام اللجنة السياسية الخاصة وتعهدهم بتطبيق هذه القرارات والالتزام بها، أي أن عضوية إسرائيل في الأمم

الإمدادات والمواد والمساعدات الإنسانية إلى الشعب. يجب على إسرائيل أن تقبل أن الحل الدائم والعادل لقضية فلسطين لن يفيد الفلسطينيين فحسب، بل من شأنه أن يسهم في أمن إسرائيل وسلامتها على المدى الطويل.

يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم جميع التوصيات المقدمة في تقرير اللجنة عن أعمالها لتحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير، والتوصل إلى تسوية تفاوضية للتراخ الإسرائيلي الفلسطيني تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، على أساس حدود عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها.

واليوم هو يوم هام لنا جميعا. نحن نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن احترام ماليزيا الكبير وتحياتها إلى الشعب الفلسطيني لشجاعته وقوته في مواصلة إثبات الصمود، على الرغم من الصعوبات الهائلة التي يواجهها على أساس يومي.

وتضامنا مع شعب فلسطين، تؤكد ماليزيا مجددا دعمها الثابت لتطلعات الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال. وتؤيد ماليزيا تأييدا كاملا الطلب الفلسطيني للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، كما فعلت فيما يتعلق في طلب فلسطينا للحصول على مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أتقدم بداية بالتهنئة للشعب الفلسطيني الشقيق على النصر الذي أحرزه اليوم بقيادة فخامة الرئيس محمود عباس. وإن اعتماد الجمعية العامة بأغلبية الضمير وأغلبية العدل وأغلبية الإنصاف وأغلبية الصبر لقرار اليوم، إنما هو دليل جديد على عدالة القضية الفلسطينية، وهي عدالة بطبيعة الحال لم يكن يشك بها إلا كل ظالم.

الأطفال والنساء، لتضيق إسرائيل بذلك جريمة جديدة إلى سجل جرائمها الأسود ضد شعوب ودول المنطقة على مدى أكثر من ستة عقود عانى خلالها السكان العرب الراحون تحت الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والجزيرة السورية وبقية الأراضي المحتلة من لبنان أبعث صور جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان من قمع وتهجير واضطهاد.

إذا من حق الشعب الفلسطيني العيش كغيره من شعوب العالم بأمان وكرامة وحرية، ولكن ذلك كله لن يتحقق من دون وضع حد لسياسات إسرائيل العدوانية واستهتارها بقرارات الأمم المتحدة، كما أن ذلك لن يتحقق من دون إقلاع بعض الدول المنتفذة المعروفة عنها الوقوف في وجه حقوق الشعب الفلسطيني وعن دعمها لسلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل أعمى وغير مسؤول. ويجب على هذه الدول أن تعي أن جلب أحدها السياسية الضيقة إلى هذه المنظمة الدولية والعمل على تنفيذها على حساب المبادئ القانونية والاعتبارات الأخلاقية والإنسانية، إنما يقوض ما تبقى من مصداقية لدى الأمم المتحدة ويهدد كل أسس العمل الجماعي الدولي المشترك، وخاصة في مجال إحلال السلم والأمن الدوليين.

لقد اتضحت الصورة تماما اليوم، عدالة القضية الفلسطينية من جهة، وعزلة إسرائيل من جهة أخرى. ولم ينفع إسرائيل وسياساتها العدوانية والاحتلالية واضطهادها للشعب الفلسطيني على مدى ستة عقود، لم ينفعها أبداً ووقوف حمايتها ورعايتها معها اليوم. فقد سقطت إسرائيل وسياساتها في امتحان ميزان العدالة، وسقط معها كل المنافقين والكاذبين وتجار وسماسرة حقوق الإنسان والديمقراطية. من صوت اليوم ضد القرار كشف زيف موافقه ووهم ادعاءاته ونفاق سياساته تجاه قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي. من صوت اليوم أيها السادة ضد القرار سقط أمام الشعب الفلسطيني.

المتحدة كانت مشروطة بالتزامها بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بإنشاء الدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين، غير أن هذا الالتزام وللأسف قد تم تغييبه بشكل مثير للانتباه في آليات معالجة القضية الفلسطينية وآليات المساءلة الدولية لإسرائيل وساستها، وبدعم علني من بعض الدول المنتفذة المعروفة التي صوتت اليوم ضد القرار، وهو الأمر الذي شجع إسرائيل على التمادي في الاستخفاف بالشرعية الدولية وعدم تطبيق أحكام قرارات الأمم المتحدة، واستمرارها في ممارساتها العدوانية، ورفضها للسلام على أساس أنها دولة فوق القانون، وغير خاضعة للمساءلة. هكذا قال لها حمايتها، قالوا للساسة الإسرائيليين افعلوا ما شئتم فأنتم فوق القانون وسنحامي شذوذكم في الأمم المتحدة وخارجها.

لقد حولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي القضية الفلسطينية العادلة إلى مجرد أرقام لضحايا من القتلى والجرحى واللاجئين، واستمر حكام إسرائيل في استخدام الشعب الفلسطيني كدرية يسدون إليها حراب حقدهم الصهيوني الأعمى وسهام استيطانهم الأرعن مسنودين في ذلك بدعم فاجر غير قابل للتبرير من قبل حماة إسرائيل وشركائها في العدوان والاحتلال، فقد قُتل أكثر من ٤٠٠ ١ شهيد، من بينهم ٤٣٧ طفلاً تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً، قتلوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان الممحي على غزة أواخر عام ٢٠٠٨. لكن الغريب فعلاً، أن هذا العدوان الإسرائيلي والحصار اللإنساني المفروض على الشعب الفلسطيني على مدى سنوات عديدة، وهو بالمناسبة ليس حصاراً مفروضاً على غزة فقط، إنما هو حصار مفروض على كامل الأراضي الفلسطينية، كل هذا لم يشف غليل حكام إسرائيل الأسود وحقدهم، إذ حاولوا أن يعيدوا الكرة عبر العدوان الممحي الأخير على قطاع غزة والذي أسفر فيما أسفر عنه، عن مقتل ما يزيد عن ١٦٦ فلسطينياً، بينهم كما تعرفون عدد كبير من

الكاملة. هذه هي العدالة. أما اليوم، فقد حصل أشقاؤنا الفلسطينيون على نصف حقوقهم. مبروك مرة ثانية.

السيد لوليشكي (المغرب): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى سعادة السفير عبد السلام ديالو، الممثل الدائم للسنغال، على مجهوداته القيمة على رأس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. كما نشيد بمجهودات شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة على التعريف بمختلف جوانب القضية الفلسطينية.

وأخيراً، يؤيد وفد بلادي البيانين اللذين تم تقديمهما باسم حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي.

باتخاذ هذه الجمعية بأغلبية مريحة لقرار رفع تمثيل فلسطين إلى دولة مراقبة غير عضو في منظمنا (١٩/٦٧)، يجتاز الشعب الفلسطيني الشقيق مرحلة مفصلية جديدة في طريقه الطويل والشاق نحو إنجاز حقوقه المشروعة في دولته المستقلة القابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية. وبهذه المناسبة السعيدة، أود أن أتقدم باسم المملكة المغربية، ملكا وحكومة وشعبا، إلى إخواننا الفلسطينيين، حيثما كانوا، بتهانينا الخالصة على هذا الإنجاز التاريخي.

في الرسالة التي بعث بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عشية انعقاد هذه الجلسة، أكد صاحب الجلالة على ما يلي، واقتبس:

”إن الأمم المتحدة المدعوة اليوم إلى تحمل مسؤوليتها بقبول فلسطين كدولة مراقبة غير عضو. ونعتنم هذه المناسبة لتجديد التعبير عن دعمنا الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية، بقيادة أحنينا المبجل فخامة الرئيس محمود عباس على هذه الخطوة المباركة. وفي هذا الصدد، فإن المملكة المغربية بقدر ما تدعو إلى حشد

طوال عقود من الزمن كنا نقول وما زلنا أن إسرائيل ما كان لها أن تعتدي على الآخرين وتحتل أراضيهم وتذيق الشعب الفلسطيني أشرس وأبشع أفانين القهر والظلم، ما كان لها أن تفعل ذلك أبدا، لولا الحماية المباشرة من جانب من رعاها وسلحها وتستر على عدوانها واحتلالها وتعهد بحماية شذوذها من القانون الدولي، وزودها بالسلاح النووي منذ الخمسينيات.

وهاهم نفس الحماة والرعاة اليوم يحاولون تبرير رفض إسرائيل حضور مؤتمر هلسنكي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك، طبعاً، السلاح النووي. وهو قرار كان قد صدر بالإجماع عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠. هاهي الصورة اليوم تتضح أكثر فأكثر، فيعرف الفلسطينيون من هم أصدقائهم ومن هم أعدائهم الحقيقيون.

إن من صوت اليوم ضد القرار ضمن بإعطاء صوته حتى لغاندي الفلسطيني، الرئيس عباس - هكذا يسميه الفلسطينيون، شعبه يسميه غاندي الفلسطيني، وهو فعلاً غاندي - ضنوا اليوم بإعطاء أصواتهم للرئيس عباس ولاعتداله. فكيف يمكن الوثوق بهم بعد اليوم كلما تحدثوا عن القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وسيادة القانون - هم يجوبون كل هذه المصطلحات النبيلة والمهمة لكنهم لا يعتقدون بما إلا بقصد الاتجار بتلك المسائل الهامة، وإلا بقصد الإساءة للدول والشعوب التي لا تقاسمهم غطرستهم واعتداءهم على العدالة والمساواة في السيادة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

هنيئاً للشعب الفلسطيني مرة ثانية، وهنيئاً للقيادة الفلسطينية التي أوصلت بنضالها السياسي عدالة القضية الفلسطينية إلى انتصار اليوم. لكن ذلك ليس نهاية المطاف. فالعدالة الحقيقية تقتضي أن تحصل فلسطين على العضوية

بعد العدوان حافظوا مواصلة الجهود الدولية والإقليمية من أجل معالجة الوضع في غزة وفق مقاربة جديدة تفضي قريبا إلى فتح جميع المعابر الحدودية للسماح بتنقل الأشخاص والبضائع والرفع الكامل للحصار الجائر المفروض على السكان الفلسطينيين.

وفي نفس الوقت، نؤكد على أهمية مواصلة مد يد العون للاجئين الفلسطينيين، وذلك بمواصلة تمكين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها المعنية، وخصوصا وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، من الموارد الكافية لتقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في جميع مناطق عملياتها.

لقد شهدت هذه السنة توسعا غير مسبوق في عملية الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة. وكما تعلمون، هذه هي العقبة الكأداء لاستئناف المفاوضات، حيث واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي استخدام ترسانتها القانونية وقوتها العسكرية ومستوطناتها من أجل تغيير الأوضاع على الأرض بمواصلة وتسريع ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية. وفي سياق نفس السياسات العدوانية، تشهد مدينة القدس الشرقية تطورات خطيرة، حيث تسارعت وتيرة الاستيطان لتشمل نقل مؤسسات حكومية ومدنية للقدس الشرقية، وإقامة مرافق عسكرية ومشاريع سياحية، ومواصلة مخططات تهدف لعزل هذه المدينة عن محيطها الفلسطيني - العربي. والمملكة المغربية، التي يترأس عاقلها لجنة القدس، تجدد التعبير عن إدانتها الشديدة لتسارع وتيرة الاستيطان في مدينة القدس ذات المكانة المتميزة لدى أتباع الديانات السماوية الثلاث.

إننا نجدد دعمنا لضمود الشعب الفلسطيني عامة، ولسكان القدس خاصة، في نضالهم السلمي وتمسكهم بأرضهم ومدنيتهم ومقدساتهم. إن انشغالنا العميق جراء انسداد أفق المفاوضات بفعل السياسة الإسرائيلية الاستيطانية، لا يوازيه إلا تشبثنا بالسلام كخيار استراتيجي، وإيماننا العميق واقتناعنا

الدعم الدولي للخطوات المتبعة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنها تعتبر أن التفاوض هو السبيل الأنجع لاسترجاع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وقيام دولة فلسطينية مستقلة“.

إن قرار الجمعية العامة التاريخي لهذا اليوم يجسد إرادة قوية للمجتمع الدولي من أجل التحقيق الفعلي لحقوق الشعب الفلسطيني والتوصل إلى تسوية سلمية في منطقة الشرق الأوسط تنهي الاحتلال وتحقق رؤية الدولتين. إن هذه الخطوة المتميزة أتت كنتيجة منطقية لجمود عملية السلام وبعد انقضاء المهلة التي أقرها المجتمع الدولي هنا أمام الجمعية العامة للتوصل إلى تسوية سلمية على أساس الحل القائم على وجود دولتين. كما أن المسعى الفلسطيني أتى كنتيجة للمجهودات الفلسطينية الحثيثة لإقامة الدولة ومؤسستها، مما شجع أكثر من ١٣٥ دولة على الاعتراف بها، ومما حدا بمنظمات دولية وإقليمية إلى الإشادة والاعتراف بكفاءة المؤسسات الفلسطينية رغم الصعوبات التي تعترضها في الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني والأسرة الدولية.

كما أن هذا القرار، الذي سعت لتحقيقه السلطة الوطنية الفلسطينية، حظي بتأييد كل القوى الفلسطينية بدون استثناء، ليشكل بذلك لبنة أخرى نحو تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية التي ننشدها في أقرب الآجال. إن اتخاذ هذا القرار يأتي في وقت يضمّد فلسطينيو غزة جراحهم جراء العدوان الذي تعرضت له غزة ويتطلعون إلى الرفع النهائي للحصار العاشم واللاإنساني الذي يطالهم منذ سنوات. وإذ نرحب باتفاق وقف إطلاق النار وننوه بجهود الأطراف الإقليمية والدولية التي ساعدت في التوصل إليه، فإننا نأمل أن تتضافر جهود المجتمع الدولي لمعالجة مخلفات العدوان الإسرائيلي بسبب التدمير الذي لحق بقطاع غزة ومساعدة المدنيين الفلسطينيين على العودة إلى حياتهم الطبيعية. كما نتطلع إلى أن يكون وقف إطلاق النار

لتقوم بدورها كدولة محبة للسلام ملتزمة بالقرارات والمواثيق الدولية وعنصرها هاما للسلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم. لا يزال الشعب الفلسطيني يعيش تحت وقع الاعتداء والعنف الذي لا يمارسه الجيش الإسرائيلي فحسب، بل أيضا المستوطنون المتطرفون وبصورة منظمة وسط تواطؤ تام من قبل جيش الاحتلال والحكومة الإسرائيلية، وصمت دولي مريب، وهو ما يعتبر رخصة لمواصلة إسرائيل انتهاكاتها الجسيمة ودرعا يجعلها تفلت من المساءلة والعقاب.

وتماذي إسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني وانتهاجها لسياسة الأمر الواقع أدى إلى تهادي المستوطنين في اعتداءاتهم اليومية ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وهي ممارسات ترمي إسرائيل من ورائها إلى التنصل من التزاماتها الدولية واتخاذ كل ما من شأنه أن يغير الحقائق على الأرض من خلال التركيز على مدينة القدس ومحيطها، في محاولة لطمس هويتها العربية والإسلامية، وضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية إليها بشكل يجعل أي اتفاق مستقبلي يقوم على أساس الحل القائم على وجود دولتين أمرا بالغ الصعوبة.

إن ما شهدته غزة من عدوان سافر، واستمرار تأزم أوضاع الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي في غياب موقف دولي حاسم تجاه انتهاكات إسرائيل المتكررة للمواثيق الدولية والقانون الدولي لا يمكن أن يتحمل المزيد من التجاهل واللامبالاة، ولا يتحمل أيضا إرجاء أي جهود جدية إلى أجل غير مسمى. وفي هذا السياق، فإن المجتمع الدولي مدعو للتحرك بكل جدية للخروج من حالة الجمود التي تعترى قضية الشعب الفلسطيني العادلة من خلال تحديد قواعد عملية السلام على أساس المرجعية الثابتة المنصوص عليها في المواثيق الدولية ذات الصلة. فقد كانت الجهود الدولية في السنوات الأخيرة تركز على إدارة الصراع. غير أن ذلك ليس كافيا ولا

الراسخ بأن السلام خيار لا رجعة فيه. ونتمنى أن تسهم الدينامية التي أطلقتها التحركات الدولية لوقف العدوان على غزة، والقرار ١٩/٦٧ المتعلق بالوضع الجديد لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، والتحولت الكبيرة التي ما زالت تشهدها منطقة الشرق الأوسط، في إفراز توجه جديد وفاعل وجدي نحو كسر الجمود غير المسبوق الذي تشهده عملية السلام قبل فوات الأوان.

إن التغييرات التي عرفتها المنطقة عربيا دشنت لعهد جديد استردت فيه الشعوب قدرتها على الإسهام في بناء حاضرها ومستقبلها. ومن مصلحة إسرائيل أن لا تقرأ هذه التطورات بطريقة خاطئة، وأن تنخرط بصدق من أجل إنجاح الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في دولته المستقلة على أرضه المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، سلام نهائي يوفر الأمن لكل شعوب المنطقة، وسلام يؤمن انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية والسورية التي ما زالت تحتلها.

السيد خياري (تونس): في مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يود بلدي أن يؤكد على مساندته الكاملة للنضال الباسل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل وضع حد لمعاناته. كما تجدد تونس دعمها للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ولحقه في تقرير المصير والانعقاد من الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولته المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشريف.

ويود وفد بلادي في مستهل هذا البيان أن يهنئ فلسطين، شعبا وقيادة، بالقرار التاريخي للجمعية العامة بمنح مركز الدولة المراقب غير العضو (القرار ١٩/٦٧) كمرحلة أولى للحصول على العضوية الكاملة. ونحن واثقون من أن حصول فلسطين على مركز الدولة غير العضو سيثبت للعالم جاهزية هذه الدولة

الذين عانوا لسنوات عديدة من مشقة كبيرة في ظل الاحتلال الإسرائيلي. ونحن على اقتناع بأن احتلال أي أرض بالقوة هو آفة أخلاقية وغير مقبولة سياسيا. في القرن الحادي والعشرين، من المفترض بالناس في كل مكان على كوكب الأرض أن يستمتعوا بالحياة في جو من الحرية أفسح، وأن يُضمن لهم الحق في تحديد مستقبلهم.

اليوم اتخذنا القرار ١٩/٦٧ بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة. القرار يجتبر صدق والتزامات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق المنظمة. إن لدى شعب فلسطين رغبة حقيقية في ممارسة حقهم في تقرير المصير. وبوصفنا شعبا رزح تحت نير الاحتلال في السابق وتعرض لنظام الفصل العنصري الوحشي، فإننا في ناميبيا نعرف حق المعرفة الشعور بالعيش تحت السيطرة الأجنبية والتجريد من الإنسانية من قبل السلطة القائمة بالاحتلال. والناس في الأراضي المحتلة مجردون من كل شيء ويعيشون في خوف دائم من عدم اليقين. في كثير من الأحيان يراقبون الجرافات وهي تحول منازلهم إلى ركام وتدمر وسائل عيشهم. ويراقبون بلا حيلة لهم بناء المستوطنات على أرضهم وإقامة جدران ضم الأراضي.

لقد تابعنا في ناميبيا بقلق بالغ مصادر الأراضي وهدم المنازل لإفساح المجال أمام بناء مستوطنات إسرائيلية جديدة على الأرض الفلسطينية. لكن، عندما يأتي شعب فلسطين إلى الأمم المتحدة للحصول على الاعتراف، يقال لهم إنه أمر غير مجدي لعملية السلام. لا يملك المرء إلا أن يتساءل ما إذا كان هناك أي ذرة صدق في القول بأن السعي للاعتراف بفلسطين في الأمم المتحدة يأتي بنتائج عكسية لعملية السلام. ويدعو إلى التساؤل كيف يمكن اعتبار التأييد للقرار الذي اتخذ اليوم والدعوة لإنهاء الاحتلال غير المشروع للأرض الفلسطينية يمكن أن يكون لها نتائج عكسية في تحقيق الحل القائم على

يشكل تحركا جديا لتناول القضايا الجوهرية. ولذلك، علينا أن نعمل معا، على أن تتجه جهودنا المشتركة نحو إرساء ديناميكية جديدة هدفها تناول المسائل الأساسية والجوهرية للصراع.

ونحن جميعا ندرك أن الحل القائم على وجود دولتين يعد أساسا هاما لأي عملية سلمية جديدة تؤول إلى استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة. وهذه المكونات الجوهرية لحل الصراع لا تتأتى من فراغ، بل تضمنتها المواثيق الدولية والإقليمية وقرارات الأمم المتحدة، وعلينا أن نجدد عزمنا على إحيائها والامتنال لها. ونحن على ثقة من أن المجتمع الدولي ما زالت لديه فرصة لوضع حد لحالة الجمود التي تكتنف المسار التفاوضي وإحياء عملية السلام وإرساء ديناميكية جديدة لذلك. وفي هذا الإطار، نأمل أن تواصل الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن والجمعية العامة، الاضطلاع بدورها التاريخي في هذا الظرف الحساس الذي تمر به القضية الفلسطينية، من خلال إعادة التأكيد على ركائز ومرجعيات حل الصراع وتمهيد الطريق أمام انطلاقة جديدة لجهود السلام.

السيد شانينكا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال. بعد ظهر هذا اليوم، تشرفنا بالترحيب بالسيد محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، في الجمعية العامة، ونحن نهنئه على المركز والدعم اللذين حققهما هو وشعبه اليوم. ولئن كان وفد بلدي يؤيد البيانات التي أدلى بها الممثل الدائم للسنغال باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، بالنيابة عن عدم حركة عدم الانحياز، أود أيضا أن أدلي بتعليقات إضافية بالنيابة عن بلدي، ناميبيا.

نحن نحتفل اليوم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني لتسليط الضوء على محنة أبناء شعب فلسطين،

إن حقوق شعب فلسطين لا تنبع من كرم السلطة القائمة بالاحتلال، إنما هي حقوق ذات طبيعة متأصلة منذ الولادة .

كل بلد ممثل هنا في جمعية الدول هذه يتمتع بالسيادة التي هي حقه الذاتي. ولذلك، ينبغي أن تسترشد الإجراءات التي نتخذها بضميرنا الأخلاقي تماشياً مع القانون الدولي، وليس عن طريق التهديد أو الخوف من الأخطار المتصورة. وإذا أخضعنا أعمالنا للخوف، فمن ثم ستحتجز قوى الخوف ضميرنا الأخلاقي رهينة . فميثاق تأسيس الأمم المتحدة يدعونا إلى "توحيد قوانا للمحافظة على السلام والأمن الدوليين". فهو لا يدعو إلى الانقسام بفعل الوهن والخوف.

ونحن إذ أيدنا القرار الذي اتخذ اليوم، فإننا ندعو جميع الفلسطينيين والإسرائيليين إلى إيجاد الشجاعة لإلزام أنفسهم بالسلام حتى عندما يتحقق السلام في نهاية المطاف سيجلسون كل رجل تحت كرمه وتحت شجرة التين التي تعود إليه.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٠ .

وجود الدولتين. ماذا عن الأعمال الاستفزازية مثل تشريد الفلسطينيين، والاعتقال الجماعي للأطفال، وتدمير المنازل وسبل المعيشة؟ هل مثل هذه الأعمال تسهم في عملية السلام؟

في رأينا، المقصود من القرار الذي اتخذناه اليوم تعزيز الجهود التي تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومتواصلة جغرافياً وتمل مقومات الحياة، مع القدس الشرقية عاصمة لها، دولة سوف تتعايش مع إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧. وقد بلدي لا يعتبر التصويت تأييداً للقرار سيسفر عن نتائج عكسية لعملية السلام، التي على أي حال ما برحت تعيش حالة جمود في السنوات القليلة الماضية.

وما دام شعب فلسطين محروماً من الحق في تقرير المصير، فسوف تواصل ناميبيا تقديم دعمها الثابت له والتضامن معه. ونؤيد تماماً تطلعات فلسطين ليس ما حققه اليوم فحسب، ولكننا نتطلع إلى اليوم الذي تنضم فيه دولة فلسطين في نهاية المطاف إلى هذه العائلة المكونة من الدول المستقلة وذات السيادة.